

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ١٣

الجمعة، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

الصوماليين هم رواة قصص راتعين، لذلك، من الصعب للغاية على أي صومالي قول أي شيء في ١٥ ثانية. وكان علي حقا أن أفكر من أين أبدأ. قلت له بأنه إذا خطرت بباله أي مشكلة، فإن الصومال يعاني منها، وغالبا فإنه يعاني في نفس الوقت من مشاكل أخرى كالحروب والقرصنة والجماعات الإرهابية المتطرفة، والمجاعة والجفاف والفيضانات.

ولكن كان ذلك صومال الأمس، وليس صومال اليوم. وأخشى أن خبرة الكثيرين عن الصومال لا تتجاوز الأفلام السينمائية، مثل فيلم الكابتن فيليبس الأخير والعرض الثاني لفيلم "بلاك هوك داون" - أو المشاهد التي تعرضها قناة يوتيوب لحادث السوق التجاري "وست جيت" المروع في كينيا، أو ذلك العدد المتزايد من عناوين الكتب المصنوفة على أرفف المكتبات التي تتضمن عبارة "الدولة الفاشلة" أو إشارات إلى حرب طويلة. ولكن إذا اقتصر منظورنا على تلك النظرة الخاطفة، سنفتقد جمال الصورة المختلفة جداً التي نرسمها اليوم في الصومال. فالصومال الذي أقوده كرئيس بلد يختلف كل الاختلاف. صومالي أنا ليس موجزاً للمشاكل يقع في ١٥ ثانية. وهو ليس صومال الفشل.

نظراً لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة برو (كيريباس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

خطاب السيد حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية

الآن إلى خطاب يليه رئيس جمهورية الصومال الاتحادية.

اصطحب السيد حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية

العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس محمود (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري

مخاطبة الجمعية اليوم. لقد سألني بالأمس، أحد الصحفيين أن أصف الصومال في ١٥ ثانية. أولاً، اسمحوا لي أن أقول بأن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1454940 (A)



منتديات للحوار، وحددنا مساراً للإصلاح السياسي ووضعنا هيكلاً لربط الدعم الدولي بأولوياتنا من خلال الاتفاق الجديد من أجل الصومال.

وقد أحرزنا تقدماً كبيراً في إصلاح الإدارة المالية العامة، ووضع إجراءات أفضل للمساءلة وضوابط وهياكل للحكومة. وجرت صياغة التشريعات الرئيسية، ووضعت السياسة الخاصة بالميزانية، مع تعزيز قدرة مكنتي المحاسب العام والمراجع العام للحسابات. وتم إعداد ميزانية سنوية، روعيت فيها إمكانية تنفيذ خطط العمل والأولويات على مستوى الحكومة. وعين محافظ جديد ومجلس مديرين للبنك المركزي الصومالي، الذي أنطلق من نقطة الصفر. وأنشئت لجنة للحكومة المالية، تتألف من هيئة استشارية مشتركة من الحكومة الاتحادية والمؤسسات المالية الدولية لتوفير مزيد من الشفافية والرقابة على المعاملات المالية في الصومال.

ويشجعنا ذلك التقدم الواضح الذي تحقق في نقل البلد من حالة الدولة الفاشلة إلى أمة وليدة ذات مؤسسات مهيأة للعمل. واليوم، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، يمكنني أن أقول بكل ثقة إنه بدعم الشعب الصومالي ومشاركة المجتمع الدولي، شهد الصومال تحولاً ملحوظاً. اليوم، لدينا بلد يبدأ مسيرة الاتحاد كأمة، ولديه رؤية يسعى إلى تحقيقها، وهي أن يأتي عام ٢٠١٦ ليشهد الصومال الاتحادي والموحد، صومال يلي تطلعاتنا إلى مستقبل أفضل.

ولكننا لن نتوقف عند هذا الحد. فلدى الصومال دائماً قدرة هائلة على الصمود طويلاً، والآن أكثر من أي وقت مضى يجب أن نكمل مسيرتنا. فالصومال يمر بمرحلة حرجة في جهوده الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار. وقد شهد العام الماضي صعوداً للجماعات والأنشطة الإرهابية في جميع أنحاء العالم. واليوم، ومتناول الإرهابيين لا ينحصر في بلد واحد؛ إنها قضية عالمية تتطلب إجراءات عالمية. والصومال أحرز

نحن ربما مازلنا نعاني من الهشاشة، إلا أن الصومال لم يعد دولة منهارة. وأيلول/سبتمبر ٢٠١٢ صار معلماً بارزاً للصومال بإنشاء حكومة اتحادية جديدة قائمة على التوافق الوطني ومعترف بها عالمياً من جانب المجتمع الدولي. والحكومة الاتحادية في الصومال واجهت في بدايتها تحديات معقدة متعددة، إلى جانب نقص حاد في الموارد وأقل القليل من الهياكل المؤسسية والحكومية الأساسية. كان البلد منقسماً، في غياب مسار واضح لتوحيده. وكانت حركة الشباب وميليشيات أخرى تسيطر على معظم أراضينا. والمهمة التي تنتظرنا كانت شاقة والتوقعات من شعبنا وشركائنا الدوليين عالية جداً. وكل شيء كان يمثل أولوية، من الأمن إلى الشمول السياسي، ومن الرعاية الصحية والتعليم إلى تنمية القطاع الخاص والإصلاح الاقتصادي الأساسي.

لقد واجهنا تحدياً كبيراً لحاجتنا إلى بناء الأطر والمؤسسات في الوقت الذي كان علينا أن نحقق فوائد ملموسة وفورية لشعبنا، من مدارس ومستشفيات وطرق وغيرها. كان علينا تنفيذ تلك القائمة الطويلة من الأولويات المترابطة مع التعامل في الوقت نفسه مع بيئة مجتزأة سياسياً وخوض حرب ضد الجماعات الإرهابية. ونجحنا. وأرسي الأساس للمستقبل من خلال الهزيمة العسكرية الواضحة لحركة الشباب والتي تحققت بفضل الجهود المشتركة للجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتم حتى الآن تحرير أكثر من ٧٠ في المائة من المناطق الجنوبية والوسطى في الصومال من آفة الشباب وأعيدت لسيطرة الحكومة الاتحادية في الصومال.

وخلال العامين الماضيين، ركزنا على بناء الأسس والتمهيد للإصلاح. وبدأنا عمليات تطوير الأطر القانونية وهياكل الحكومة وإصلاح الإدارة المالية العامة. وأضفينا الطابع الرسمي على حضور الصومال في المجتمع الدولي، وعززنا علاقاتنا مع بلدان الحوار، وقمنا بإعادة هيكلة المؤسسات الرئيسية وأنشأنا

ويجب ألا تغيب عن بالنا أهمية المصالحة السياسية والإصلاح في الحفاظ على الاستقرار الطويل الأمد وهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق مكاسب التنمية. وقبل عامين، سرعان ما تبين بوضوح أن قيام صومال موحد واتحادي هو مفتاح تحقيق السلام وبناء الأمن المستدام. وقد وضع إطار رؤية ٢٠١٦ لتكريس ذلك الهدف الوطني المهم. ورؤية ٢٠١٦ تحدد الإطار لاتحاد فيدرالي من خلال المصالحة وإقرار دستور دائم منفتح عن طريق الاستفتاء ومسيرة الانتخابات الديمقراطية. وتلك مهمة عسيرة بلا أدنى مبالغة.

وقد تعهدت الحكومة الاتحادية بمراجعة دستورنا المؤقت بحلول عام ٢٠١٦ وإقراره عن طريق الاستفتاء العام. وتعهدنا بأن يكون الصومال دولة اتحادية تتكون من الدول الأعضاء. كما تعهدنا بإجراء انتخابات عامة ذات مصداقية. نحن لم نفشل في الجانب المتعلق بالطموح، ويجب ألا نفشل في تحقيق طموحنا. ونحن نؤذي واجبنا. وبقيادة الحكومة الاتحادية، جنباً إلى جنب مع أصحاب المصلحة الإقليمية القائمين والناشئين داخل الصومال، أحرزنا تقدماً كبيراً في تشكيل إدارات إقليمية في منطقة جنوب غرب الصومال وفي المنطقة الوسطى من خلال الحوار والتشاور.

وشكلت لجنة مراجعة وتطبيق الدستور في أيار/مايو ٢٠١٤ وبدأت عملها في مراجعة الدستور المؤقت الحالي للصومال. والموافقة على الدستور المؤقت وإقراره أمر بالغ الأهمية لتسوية سياسية شاملة للجميع تمهد الطريق للأمن والتنمية المستدامين في الصومال.

وبغية إقامة الدولة الاتحادية، لا بد من كفالة المشاركة الكاملة للإدارات دون الفيدرالية في التحول السياسي للصومال. وسوف تنشأ لجنة الحدود والفيدرالية التي ستضع آليات لدعم عملية تشكيل الدولة الاتحادية في الصومال. وسيتم التصديق على تشكيل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات من قبل البرلمان

تقدماً كبيراً في حربه ضد الإرهاب أكثر من أي دولة هشة أخرى اليوم. نحن نكسب الحرب، ولكن علينا أن نكسب السلام أيضاً. وقد تحدث الرئيس أوباما في وقت سابق من هذا الأسبوع عن الوقوف عند مفترق طرق للحرب والسلام (انظر A/69/PV.5). ونحن، كصوماليين، ندرك أكثر من أي دولة أخرى صحة هذا البيان. فنحن نقف عند ذلك المنعطف. وبالتالي، فإننا نعرف أن الحلول لا يمكن أن تكون عسكرية الطابع فحسب. وبالأمس، دُكرنا بالأصل وراء إنشاء الأمم المتحدة. وذكّرنا بقوة المصالحة السياسية السلمية. فالتدخل العسكري قد ينهي الحرب، إلا أنه لا يمكن أن ينشر السلام. والحوار والمصالحة والصفح - تلك هي أدوات بناء السلام، أدوات بناء الدولة.

وأنا، كرئيس للصومال، أؤكد من جديد التزامنا بعدم توفير أي ملاذ لتستر الفكر المتطرف وأتباعه في الصومال. فالموقع الاستراتيجي للصومال يجعله بوابة بين شبه الجزيرة العربية والقارة الأفريقية. ونحن لم نهزم حركة الشباب لمجرد السماح لمتطرفين آخرين، كالجماعة المتشددة التي تعرف بالدولة الإسلامية في العراق والشام، بإيجاد أرضية خصبة. وبالرغم من أن الوضع الأمني في الصومال آخذ في التحسن وحركة الشباب باتت قوة مستهلكة، لا يمكننا أن نركن إلى الراحة قبل أن نحقق النصر النهائي. يجب أن نقوي الصومال ونجعل جداراً للحماية، للأغراض الأمنية والأيدولوجية على السواء. يجب تقوية الصومال من أجل ألا تتعرض القارة الأفريقية للغزو مرة أخرى من قبل المتطرفين الذين اتخذوا العنف نهجاً، ممن يستهدفون المدنيين الأبرياء، وينشرون أيدولوجية الموت التي يعتنقونها. يجب البحث عن الحلول من خلال تطبيق سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان وإتاحة الوصول إلى العدالة. يجب أن يسمح للناس بتحديد مستقبلهم وإيجاد مكانهم في ذلك المستقبل الباهر.

استجابة مستدامة مع توسيع نطاقها الآن لمنع السقوط الحر. والنداء الإنساني من أجل الصومال ما زال ينقصه التمويل بشدة. فلم يُجمع أكثر من ٣٢ في المائة من فقط من مبلغ ٩٣٣ مليون دولار المطلوب. ولا بد من معالجة هذا الوضع على وجه السرعة. وإذا تدخل في الثلث الأخير من هذا العام، ما زال المطلوب جمع أكثر من نصف بليون دولار لصالح الأنشطة الرامية إلى إنقاذ الحياة. وفي غضون الأشهر الثمانية عشر الماضية، شهدت الصومال قدراً كبيراً من التقدم في قطاعها السياسية والاقتصادية والإنمائية. فإذا تدهور الوضع الإنساني الحالي إلى حد الأزمة، ستقتوض كل تلك المكاسب التي قطعنا شوطاً طويلاً جداً من أجل تحقيقها.

ومن الواضح أنه بالرغم من التحديات، يمضي الصومال قدماً على طريق الاندماج والشمول والسلام. ونترك وراءنا الفوضى والفتنة التي انتشرت نتيجة أيديولوجية مشوهة. وقد رويت لي قصة رائعة مؤخراً، هي قصة حقيقية أعتقد أنها توضح تماماً قوة المصالحة وانتصار الترحام على الوحشية. إحدى المنظمات غير الحكومية الصومالية تدير برنامجاً للمصالحة الاجتماعية في بعض المناطق النائية في الصومال. يستغرق البرنامج ١٢ أسبوعاً من المناقشات من خلال ميسرين حول الحقيقة، بهدف وقف دورة العنف وتهيئة حيز آمن حيث يستطيع الناس من خلاله سرد قصصهم، ومن خلال تلك الممارسة، يتعمق الفهم. تصادف أن شاباً انتقلت أسرته إلى بلد آخر بعد أن قُتل والده على يد رجل آخر من قريته سمع عن هذا البرنامج. لقد سمع أن المنظمة غير الحكومية الصومالية تقوم بتدريب ميسري البرنامج، أشخاص بوسعهم الانتقال بحرية من قرية إلى أخرى، وتعليم الآخرين سبل السلام والمصالحة. وبدلاً من اعتبارها فرصة للسعي إلى تحقيق السلام، هذا الشاب الغاضب لمقتل والده، رأى أنها الطريقة المثالية للانتقام. سيعود إلى الصومال، ويلتحق بالدورة

بجول نهاية عام ٢٠١٤. والحكومة الاتحادية ملتزمة بتحقيق الشمولية، ومع مراعاة مبادئ الحوار فيما بين الفصائل الصومالية، تتخذ الحكومة خطوات ملموسة لإشراك الصوماليين كافة، بما في ذلك النساء والأقليات، في العملية السياسية لبناء الدولة. وقد شهدنا تقدماً كبيراً في ربط الحكومة بعامة الصوماليين، وذلك بفضل تحسين تقديم الخدمات، وخاصة في مجال التعليم. وفي غضون عامين، سجل في المدارس الحكومية ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ طالب و٢٠٠٠ معلم.

ونحن نستثمر في تعزيز القوات الوطنية الصومالية. فالجيش الوطني الصومالي عنصر أساسي في هزيمة حركة الشباب، ونعمل مع شركائنا الدوليين لكفالة أن يكون لدينا جيش وطني متكامل مدرب ومجهز بشكل جيد، إلى جانب مؤسسات الدفاع الأخرى، حتى يصبح الصومال ذات يوم قادراً على الدفاع عن سلامه والإسهام في السلام الدولي.

ومع ذلك، يخزنني أن أذكر اليوم أن الوضع الإنساني في الصومال حرج للغاية. فهناك قرابة ٣,٢ مليون صومالي بحاجة في الوقت الراهن إلى مساعدة لإنقاذ الأرواح أو كسب الرزق. وثمة مزيج رهيب من الجفاف وارتفاع أسعار المواد الغذائية وتزايد سوء التغذية وانعدام الأمن يغرق الصومال في أزمة إنسانية لا تختلف عن المجاعة المروعة عم ٢٠١١. فمن بين السكان البالغ تعدادهم ١٢,٣ مليون نسمة في الصومال، يواجه أكثر من مليون شخص انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد اليوم، وهناك عدد مماثل من النازحين. وقبل ثلاثة أشهر، دق المجتمع الإنساني والحكومة الاتحادية ناقوس الخطر بشأن الأزمة الوشيكة. وقد أعدت خطط الاستجابة الإنسانية وأطلقت. والإجراءات السريعة التي اتخذتها الحكومة الاتحادية لإنشاء لجنة مؤقتة مشتركة بين الوزارات والتدخلات مع الشركاء في المجال الإنساني والجهات المانحة ساعدت على التخفيف من الأزمة الحالية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى

ودعمهم لخطة عملنا الوطنية. وأشيد بالتزام وتضحية مؤسسات الدفاع لدينا، ونعرب عن حزننا لخسارة جنودنا وأفراد أمننا الذين لقوا حتفهم أثناء سعيهم إلى تحقيق السلام. وأجدد التزامي بخدمة الشعب الصومالي. والصومال مدين لصمودهم ومثابرتهم في وجه التحديات الاستثنائية. والصوماليون يتطلعون إلى السير معاً، جنباً إلى جنب مع الدول المجتمعة هنا، نحو دولة سلمية مزدهرة تسمى الصومال. ونحن مدينون كثيراً لأسرة الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الصومال الاتحادية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد حسن شيخ محمد، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا
الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية صربيا.

اصطحب السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تيموسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس نيكوليتش (تكلم بالصربية، وقدم الوفد النص الإنكليزي): أود أن أهنئ السيد سام كوتيسا، على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وإنني على اقتناع بأن مكانته وخبرته الدوليتين ستسهمان إسهاماً هاماً في إيجاد حلول سياسية مستدامة للتحديات العالمية الجديدة التي تنتظرنا. وأود أيضاً أن أعرب عن استعداد صربيا لتصديدها

التدريبية، وسيمكنه الوصول إلى قرية أسرته القديمة بذريعة كاذبة، وبينما هو هناك، سيقتل قاتل أبيه.

وعليه، فقد عاد الشاب إلى الصومال، واشترى سلاحاً، والتحق بالتدريب وذهب إلى القرية. وتأكد من حضور قاتل والده للتدريب، بينما كان يضمّر تدمير عدو والده. ولكن بعد ذلك، حدث شيء ما. فبينما كان يساعد القرويين على سرد قصص العنف الذي تعرضوا له، تلك الحلقة التي لا نهاية لها من الرعب والخيارات الرهيبة التي كان عليهم أن يتخذوها، لان قلبه. لقد فهم أن أي خيار ينطوي على العنف ليس خياراً على الإطلاق. وذات يوم، وقف في مركز التدريب، وخاطب قاتل والده، وشرح كيف أنه كان يخطط لقتله طالباً منه الصفح.

بشكل ما، فإن قصة ذلك الرجل هي رجوع الصدى للتاريخ الوطني الذي بدأنا نردده في الصومال اليوم، أي أن مستقبلنا لن يُبنى على رماد الانتقام. لن يبنى بحجارة العنف. ونؤكد من جديد أن السلام هو خيارنا.

ونكرر التأكيد على أن المصالحة، وهي السبيل الذي اخترناه. ستحقق عن طريق الحوار واتباع السياسات الشاملة للجميع، وعبر إيجاد رؤية مشتركة لما يمكن أن يكون عليه الصومال في المستقبل. ويتطلب تحقيق النجاح في ذلك الدعم من شركائنا الدوليين، ولكن الأهم من ذلك أنه يتطلب ملكية العملية والتزام الشعب الصومالي بها، وهما ما نؤكد عليه. وليس هذا وقت للريبة ما دمنا نواصل السير نحو التحول الديمقراطي. وبعد أن وضعنا خططنا، فإننا بحاجة إلى الوقوف معاً لتنفيذها وإنجازها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أنطوان (غرينادا).

وبفضل عزم الشعب الصومالي فقد تسنى لنا تحقيق الإنجازات وإحراز التقدم. ونرحب بالدعم القوي من قبل شركائنا الدوليين ونثني عليه، ونتطلع إلى استمرار مشاركتهم

ويعزى زوال التقسيم القديم إلى "نحن" و "هم" إلى الترابط الاجتماعي الاقتصادي. وتتشاطر نحن جميعاً، سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، المصير ذاته وتقع على عاتقنا المسؤولية على قدم المساواة إزاء المشاكل التي تواجه البشرية بصورة مباشرة. ويمثل تغير المناخ أحد التحديات العالمية الملحة التي نواجهها. لقد ناقشنا في مؤتمر القمة المناخ بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٤ - الذي شاركت فيه باهتمام كبير - الفرصة التاريخية التي يتيحها لنا مؤتمر الأمم المتحدة المقبل بشأن تغير المناخ المقرر عقده في باريس عام ٢٠١٥. ويشير توافق الآراء بين العلماء إلى أن درجات الحرارة العالمية سترتفع إلى حد كبير في القرن الحادي والعشرين. وستزداد الظروف المناخية قسوة بوتائر تحددها معدلات زيادة الاحترار العالمي. ولا محالة أن تؤدي آثار الكوارث الطبيعية إلى تفاقم الحالة الاقتصادية الهشة في صربيا ومنطقة جنوب شرقي أوروبا، الأمر الذي يجعل مكافحة الفقر فيها أكثر صعوبة من ذي قبل. ولا يزال ذلك الكفاح يمثل التحدي الأساسي الذي يواجهه العالم اليوم.

وتمثل الأنشطة الرامية إلى التخفيف من حدة الآثار المترتبة عن تغير المناخ ضرورة حتمية لعصرنا الحالي. وفي سياق تحديد التدابير الملزمة، فلا ريب أنه ينبغي أن نأخذ في الاعتبار بالاحتياجات الإنمائية للبلدان الفقيرة والمتخلفة النمو. وإنني على اقتناع بأن الجمعية العامة تشاطرن رأيي القائل بأن هناك ضرورة للعمل في أقرب وقت ممكن من أجل تحسين نظم التكيف القائمة، وإنشاء آليات للحد من المخاطر التي تسببها الكوارث الطبيعية. وعليه، فإنني أرى أن هذا العام يمثل فرصة لبدء الأنشطة المكثفة الرامية إلى وضع السياسات المتعلقة بالمناخ، وحث البلدان على الالتزام بالحد من انبعاثات الكربون. ولدينا فرصة تاريخية لوضع سياسة للطاقة تتسم بالاستدامة وتمكن من العمل العالمي على نطاق واسع فيما يتعلق بالسياسات العامة لتغير المناخ. وإنني على اقتناع بأننا جميعاً نتشاطر الرأي القائل

ودعمها الذي لا لبس فيه للأولويات المتعلقة بتغير المناخ وتكامل الاقتصاد العالمي والمسائل الأمنية الدولية الأخرى وجميع المواضيع المدرجة في جدول الأعمال الذي نسعى إلى تحقيقه بصورة نشطة.

وأود أن أعرب عن شكري الخاص للرئيس المنتهية ولايته، السيد جون آش، على ما بذله من جهود وعمل موفق أثناء الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، التي وضعت الأسس لخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، فضلاً عن الجهود التي بذلها بغرض تعزيز مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

تتعقد الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة في وقت نحبي فيه ذكرى سنوية هامة، هي مرور مائة عام منذ اندلاع الحرب العظمى، وهي حرب شكلت ملامح القرن العشرين. وقد تم الاحتفال بالذكرى السنوية هذه في أماكن مختلفة. ولكن، للأسف، لم ينظم احتفال مشترك على أعلى المستويات بروح من المصالحة والصفح.

وتؤيد صربيا بقوة جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وهي لا ريب شريك نشط فعال في تنفيذ الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة. فقد أصبح العالم يواجه تحديات أمنية ومناخية واقتصادية واجتماعية جديدة. ومن الضروري أن نبذل المزيد من الجهد لكي نكفل تقدم البشرية في القرن الحادي والعشرين. وتتشاطر صربيا خبراتها وأفكارها فيما يتعلق بالإدارة العالمية كي يتسنى لنا ضمان مستقبل أفضل للأجيال الجديدة في جميع أنحاء العالم.

وأود أن أتناول ثلاثة من أشد التحديات العالمية إلحاحاً اليوم وهي تمنا جميعاً وليس صربيا وحدها: تغير المناخ، والأمن العالمي، والأمراض المعدية الفتاكة. وأرى أنه ما لم يتم التصدي لتلك التحديات بحكمة وعلى نحو منظم، فإن من شأنها أن تعرض بقاء الأجيال المقبلة للخطر.

لجميع البلدان، بما في ذلك صربيا. وعليه، فإن صربيا ملتزمة التزاما واضحا بالسعي إلى التوصل إلى حل سياسي مستدام، عن طريق الحوار مع ممثلي مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا. ويشمل الحل السياسي الذي تدعو إليه صربيا مصالح السكان الصرب والألبان وغيرهم. وسيكون ذلك حلا سياسيا دائما ومرضيا لجميع الأطراف، ولن يتسنى لنا الوصول إليه إلا من خلال الحوار البناء.

ويسهم تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا في عملية التكامل الأوروبي. وتتوقع أن يواصل الاتحاد الأوروبي التشجيع - من خلال مشاركته النشطة - على إجراء حوار مفتوح والامتثال للالتزامات المتفق عليها بغرض تعزيز الثقة المتبادلة. وقد التزمت صربيا بروح من المسؤولية وفي الوقت المحدد، بجميع الالتزامات التي تعهدت بها حتى الآن فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق بروكسل. وأود أن أشير إلى أن صربيا ما تزال على أهبة الاستعداد لمواصلة الحوار البناء مع بريشتينا على جميع المستويات.

ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) فإن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو هي الضامن والأساس الذي تقوم عليه الإجراءات التي تضطلع بها جميع البعثات الدولية الأخرى في كوسوفو وميتوهيا. وبالنسبة لصربيا، فإن تقليص ولاية بعثة الأمم المتحدة وصلاحياتها في كوسوفو وميتوهيا أمر غير مقبول. وتنطلق صربيا - في مفاوضاتها مع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا - من الفرضية القائلة بأن جميع الحلول يجب أن تتسق مع دستور صربيا والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويشمل ذلك المسائل ذات الصلة بوضع الإقليم وأوضاع الصرب والآخرين من غير الألبان في المقاطعة، فضلا عن حماية التراث الديني والثقافي الصربي.

ويقينا، فإن للنهج الذي تتبّعه في البحث عن حل سياسي مستدام لمسألة كوسوفو وميتوهيا عواقب سياسية على نطاق

بأننا ملزمون على وجه الاستعجال بتحسين نظام التكيف وإنشاء آليات للحد من الأخطار الهائلة للكوارث الطبيعية. وتعترم صربيا الإسهام في التوصل إلى اتفاق عام وملزم قانونا لجميع شعوب العالم بشأن المناخ. وأرى أنه ينبغي أن يؤدي صندوق المناخ الأخضر دورا هاما في عملية تنفيذ المبادئ المتفق عليها. وينبغي أن يحقق هدفه الطموح وأن يفي بالالتزامات التي تعهدنا بها بما فيه مصلحة البشرية بحلول عام ٢٠٢٠.

لقد شهدنا في هذا العام ظروفًا مناخية قاسية في أوروبا، وقد كان بلدي ضحية لها. وللأسف، فقد تعرضت صربيا وجيراتها في المنطقة للكوارث الطبيعية نتيجة لتغير المناخ. وما تزال صربيا معرضة لخطر الفيضانات الهائلة مرة أخرى في هذه الأيام. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للأمم المتحدة على مشاركتها وتعاونها بصورة مكثفة وفعالة مع حكومة صربيا في أعقاب الفيضانات. وأود أن أشكر على وجه الخصوص، الرئيس الفرنسي، فرانسوا أولوند على استجابته لدعوتي إلى عقد مؤتمر للمناخين بهدف تقديم المساعدة إلى البوسنة والهرسك وصربيا. وأود أيضا أن أشكر الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي، والصين، واليابان، وبيلاروس، والبلدان الأفريقية، والبلدان في المنطقة على مساعدتها ومشاركتها. ولولا المساعدة الثنائية السخية التي قدمتها إلينا، لما استطعنا مساعدة جميع الأشخاص الذي كانوا في حاجة ماسة إليها. ولولا تلك المساعدة التي تتسم بإنكار الذات التي قدمتها إلينا الدول الأعضاء، لما تمكنا من مساعدة السكان المتضررين الذين فقد الكثيرون منهم جميع ممتلكاتهم التي حصلوا عليها طوال فترة حياتهم.

وتتمثل الأولوية الوطنية لصربيا في التوصل إلى حل سياسي مستدام بشأن مسألة كوسوفو وميتوهيا.

وبالنسبة لصربيا، فإن الحل الوحيد العادل والمقبول هو رفض النزعة الانفصالية والحفاظ على السلامة الإقليمية

وتحظى بالاحترام من جانب سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دون استثناء. وسيكون اتخاذ أي قرار متعجل بشأن هذه المسألة خطأ فادحا، ما دام من شأنه أن يقوض عملية المصالحة في المنطقة، خاصة وأنها لم تكتمل بعد، علاوة على انتقاص الحقوق الأساسية للصرب في العودة إلى ديارهم في كوسوفو وكرواتيا والبوسنة والهرسك.

لقد خطت صربيا خطوة إلى الأمام نحو المستقبل، وهي عازمة على الإسهام بصورة نشطة في إحراز التقدم الاقتصادي على الصعيد العالمي، وفي قمع الجريمة والفساد، فضلا عن السعي إلى إيجاد حلول لجميع المسائل المتعلقة بالأمن الدولي. ويمثل نيل العضوية في الاتحاد الأوروبي أولوية في سياستنا الخارجية. وشأنه في ذلك شأن جميع أشكال الروابط الدولية، فإن الاتحاد الأوروبي لا يزال عاجزا عن التوصل إلى حلول مثالية، علاوة على كونه مثقلا بالتحديات والمسائل التي تواجهه فيما يتعلق بزيادة عدد أعضائه. ومع ذلك، فإنه ما يزال أفضل مجتمع مؤلف من الدول الأوروبية. ولا موضع لصربيا إلا بين أعضائه لكي يتسنى لها تحديث مجتمعا ودولتها على نحو كامل، فضلا عن زيادة تطويرها قدراتها الاقتصادية. ويتمثل الهدف الواضح الذي نتطلع إليه في بناء صربيا كي تكون عضوا محترما في أسرة الدول الأوروبية. وسوف يسهم في ذلك التقدم المحرز في المفاوضات بشأن نيل العضوية.

وتأهب صربيا الآن لتولي رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في العام المقبل. ويلقي ذلك الدور والمهمة بتحديات معقدة ومتعددة أمام بلدي، ولكننا على استعداد لمواجهةها. وما زلنا نواصل الاستعداد لذلك في تعاون إيجابي وبناء مع سويسرا. وسوف تستفيد صربيا من رئاستها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بغرض التشجيع على التعاون المتبادل بين البلدان في المنطقة، فضلا عن تعزيزه. لقد أحرزت بلدان منطقة البلقان تقدما هائلا في السنوات الأخيرة، وتمكنت من تطوير التعاون

أوسع. وأرى أن بوسعنا جميعا أن نتفق على أن تهيئة الظروف الملائمة للتمتع بحقوق الإنسان الأساسية وحقوق الأقليات لن تؤدي إلى تشجيع عودة السكان المشردين فحسب، بل ومن شأنها أيضا أن تكون نموذجا للحوار السياسي والتسامح، وما إليهما من المبادئ العالمية وسياسات السلام التي تحمل لواء ريادتها الأمم المتحدة.

ولا ريب في أن تهيئة الظروف المثلى والمواتية لعودة الأشخاص المشردين داخلها إلى ديارهم تمثل العامل الرئيسي في عملية تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشينا. وأود أن أشير إلى أن بداية جميع تلك الأحداث إنما تعزى إلى الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها الأقلية الألبانية في كوسوفو وميتوهيا بهدف تحقيق طموحاتها الانفصالية. واليوم، وبعد مرور ١٥ عاما على اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) - الذي تنازلنا بموجبه عن إدارة إقليم كوسوفو وميتوهيا للأمم المتحدة - فإن الظروف المواتية لعودة المشردين داخلها إلى كوسوفو وميتوهيا لم تنهيا حتى الآن، الأمر الذي تمت الإشارة إليه في التقارير المنتظمة للأمم العام عن عمل البعثة، وفي تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فضلا عن تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلها.

وإن لدى صربيا أكبر عدد من المشردين داخلها بالمقارنة مع أي بلد آخر في أوروبا، إذ يبلغ عددهم الإجمالي ٢٣٠.٠٠٠ شخص. يجب ألا يظل هؤلاء مجرد إحصاءات ويجب عدم نسيانهم. فهناك ما مجموعه ٥٨.٠٠٠ لاجئ يقيمون في صربيا و ٤٢.٠٠٠ لاجئ في كرواتيا و ١٦.٠٠٠ لاجئ يقيمون في البوسنة والهرسك. ومن رأيي أن اللاجئين يستحقون إيلاءهم اهتماما خاصا من قبل الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وينبغي إدانة تهميش المشاكل الخطيرة التي تواجهها تلك الفئات الضعيفة من السكان بدلا عن تجاهله. ولا ريب أن مسألة حقوق الإنسان الأساسية هي مسألة عالمية

والاتحاد الأوروبي. وبفضل ذلك العمل، إلى جانب تعاوننا مع الحلفاء والشركاء، فقد أصبحت المنطقة أكثر استقرارا عما كانت عليه قبل ١٥ عاما. وأود الإشارة إلى أننا نؤيد جميع المبادرات الرامية إلى تعديل عمليات السلام وتكييفها بحيث تواكب التحديات الأمنية الجديدة. وتدعو صربيا إلى تعزيز التعاون الإقليمي ومواءمة النهج المتبعة مع الأنشطة التي تضطلع بها بعثات حفظ السلام.

لقد أسفرت السياسة العامة الجديدة لصربيا عن بناء علاقات تتسم بالصدق والشفافية الكاملين في منطقة جنوب شرق أوروبا. وبدا ذلك واضحا بشكل خاص أثناء الفيضانات الكارثية التي احتاحت صربيا وكرواتيا والبوسنة والمهرسك. وقد كان ذلك التضامن والشهامة الباديين بمثابة قدوة يحتذيها العالم بأسره. واليوم تحفل منطقتنا بفرص الاستثمار، في حين يمثل جنوب شرق أوروبا الذي ينعم بالمنعة والسلام مرادفا لمنعة واستقرار أوروبا بأسرها.

لقد شهدت صربيا أيضا ارتكاب الأعمال الإرهابية في أراضيها، في كوسوفو وميتوهيا. وبالتالي، فإننا ندرك جيدا المشاكل الأمنية التي يواجهها العالم. ونحن ندين مجرم الإرهاب بجميع صورته وأشكاله. وعلى الصعيد نفسه، فإننا على استعداد لمناقشة أي مبادرة من شأنها أن تسهم في تعزيز دور الأمم المتحدة في مكافحة هذا الشر العالمي. وقد حققت صربيا نجاحا كبيرا في مكافحة الإرهاب، وخاصة على الصعيد الإقليمي، وهي على أهبة الاستعداد لتشاطر خبرتها ومعارفها مع الدول الأخرى بغرض المساعدة على تعزيز القدرات في مجال مكافحة الإرهاب. لم تؤيد صربيا، ولن تفعل مطلقا، خطابية التهديد والإنذارات النهائية. ونعرب عن احترامنا ومراعاتنا للمصالح السياسية والاقتصادية لجميع الدول الأعضاء. ويستند النهج والإجراءات التي نتخذها في حماية مصالحنا الوطنية والدولية إلى تلك المواقف.

المتبادل فيما بينها على نحو شامل وجوهري. وستبذل صربيا قصارى جهدها بهدف كفاءة التنفيذ الكامل لعملية المصالحة والتعاون والاحترام المتبادلين في جميع أنحاء المنطقة. وستتم الاستفادة من تلك الرئاسة أيضا في تشجيع تلك العمليات.

ويساورنا شعور عميق بالقلق إزاء الأحداث التي شهدتها أوكرانيا، وسنبذل كل ما في وسعنا للمساعدة على إيجاد حل سلمي للمشكلة، والتغلب على الخلافات بالطرق السلمية. ويستحق إخواننا السلافيون أن ينعموا بالسلام وتحقيق التنمية في هدوء، فضلا عن احترام المبادئ العالمية التي ينبغي مراعاتها في جميع البلدان والشعوب، على النحو المحدد بشكل واضح في ميثاق الأمم المتحدة. وتعرب صربيا عن احترامها للسلامة الإقليمية لأوكرانيا، بصفتها عضوا في الأمم المتحدة، وتدعو إلى مراعاة العدالة في تطبيق القانون الدولي. وأشار إلى أن بعض البلدان قد أنكرت على صربيا ذلك الحق عن طريق الاعتراف باستقلال جزء من أراضي صربيا: كوسوفو وميتوهيا، ودعم ذلك الاستقلال.

وتشكل مبادئ صون السلام والأمن، والتسوية السلمية للمنازعات والأزمات، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء، الأسس التي يستند إليها تعاون جمهورية صربيا في البحث عن حلول لمختلف التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها العالم. وعليه، فإننا ندعم على الصعيد العالمي، جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء والمنظمات الإقليمية بهدف إيجاد حلول دبلوماسية لمسائل العالم الأمنية الأكثر حساسية. وتستطيع صربيا، بفضل خبرتها السياسية الواسعة وقيادتها الجريئة، أن تسهم - عن طريق الحوار مع الأصدقاء والشركاء والدول الأعضاء - في وضع حلول للخلافات التي أضحت تهدد وحدة العالم مرة أخرى. وتسهم صربيا إسهاما ملموسا في صون السلم الدولي عن طريق المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة

ستبذل صربيا أقصى ما في وسعها للمساعدة على إيجاد حلول لمشاكل الأمن العالمية والتنمية المستدامة. لقد أيدت صربيا، تقليدياً، النهج المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، انطلاقاً من الاقتناع بأن عالماً من الترابط والتعقيد والتحديات المشتركة المتزايدة يستدعي حلولاً مشتركة.

ونتابع ببالح قلق التطورات ذات الصلة بسرعة انتشار فيروس الإيبولا في بلدان غرب أفريقيا. ونقدم بتعازينا إلى رؤساء وشعوب كل من ليبيريا وغينيا وسيراليون بسبب العدد الكبير من الضحايا. يهدد هذا المرض، الذي لم يسبق له مثيل من حيث مدى انتشار عدواه وارتفاع معدل الوفيات، بالنسبة في واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في عالم اليوم، ويستدعي اتخاذ إجراءات جماعية فورية، حيث أنه مشكلة بالنسبة لنا جميعاً. ومن المهم جداً في هذه الحالة أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أدركت حجم المشكلة ودعمت اقتراح الأمين العام بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا. وصربيا مستعدة للمشاركة والإسهام في الجهد الجماعي بقدراتها العلمية والطبية، وبأي شكل من الأشكال.

لقد تغير العالم، ولكنه بقي هو نفسه بالنسبة للكثير فقراً. إن المزيد من عدم الاستقرار في البلدان النامية مؤثر واضح على أمتنا لا تزال في حاجة إلى المساعدة. ولذلك يجب على المجتمع الدولي إيلاء اهتمام مناسب لهذه المجموعة من البلدان، وفي المقام الأول عن طريق الدعم المالي، وتطوير التكنولوجيات الجديدة، وتدريب الموارد البشرية. تلك تدابير ترمي إلى القضاء على الفقر وتعزيز المؤسسات.

بالنسبة لصربيا، يقع القضاء على الفقر في مقدمة الأولويات، غير أن أهداف التعليم الشامل للجميع، والصحة، والمساواة بين الجنسين، والتنمية المستدامة، وعلى وجه الخصوص النمو الاقتصادي المستدام والعمالة هي على نفس القدر من الأهمية.

وتدين صربيا بأقوى العبارات الجرائم التي يرتكبها أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية المتطرف، وخصوصاً أعمال القتل الوحشية.

تشكل هذه الأشكال من الإرهاب واحداً من أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، وصربيا ملتزمة أكثر من أي وقت مضى بدعم الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب.

إن الصعود السريع للدولة الإسلامية وقدرتها على اجتذاب المقاتلين من جميع أنحاء العالم قد استرعى انتباه المجتمع الدولي. ومن المسائل الرئيسية التي تواجه العالم مشكلة المقاتلين الأجانب الذين تجندهم المنظمات الإرهابية مثل الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة. ووفقاً للبحوث التي أجراها المركز الدولي لدراسة التطرف والعنف السياسي، ومقره في لندن، فإن أهم المناطق خارج أوروبا الغربية والشرق الأوسط من أجل تجنيد المقاتلين الأجانب هي منطقة البلقان وبلدان الاتحاد السوفياتي السابق. وتتباين البيانات عن المقاتلين الأجانب بالنسبة لمنطقة البلقان: ما يصل إلى ١٤٠ مجنداً من ألبانيا، وما يصل إلى ٦٠ من البوسنة والمهرسك. والأعداد أقل من مقدونيا - ما يصل إلى ٢٠. كان هناك ٣ من صربيا وواحد من بلغاريا، في حين كان العدد من إقليم كوسوفو وميتوهيا التابع لنا يصل إلى ١٥٠. يجب منع ذلك.

نحن نواجه تحديات عالمية جديدة تدعو إلى استجابات مبتكرة، وشراكة عالمية ومرونة. تلتزم صربيا دون تحفظ بمبادئ التعاون المتعدد الأطراف، وبتعزيز مبادئ الأمم المتحدة ونظامها. وفي هذا السياق، نعتبر عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة فرصة تاريخية لإظهار سياستنا المتسقة لتأييد فكرة بناء توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن جميع المسائل الرئيسية. وصربيا على استعداد للتعاون البناء واحترام جميع المشاركين في الحوار، الأمر الذي من شأنه الإسهام في زيادة كفاءة منظومة الأمم المتحدة. وتؤيد صربيا إصلاح مجلس الأمن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ميشيل جوزيف مارتيلي، رئيس جمهورية هايتي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس مارتيلي (تكلم بالفرنسية): منذ اعتماد ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، اعتمد المجتمع الدولي وضع نظام دولي جديد على أساس المثل العليا والقيم التي ترفع مستوى كرامة الإنسان وتشجع التنمية المستدامة والتضامن بين الشعوب. إنه لمن دواعي الشرف لي أن أتكلم أمام هذه الجمعية العامة، التي انعقدت منذ ما يقرب من ٧٠ عاماً، من أجل معالجة القضايا الرئيسية المتمثلة في العدل والسلام والأمن العالميين.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر للسيد سام كوتيسا عن تهانني الحارة على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. إن خبرته المجرّبة بشأن القضايا الدولية ومنظومة الأمم المتحدة هي ضمان لنجاح العمل الذي سيتم الاضطلاع به في هذه الدورة. ونؤكد له التعاون الكامل من الوفد الهايتي.

وأشيد بالعمل الممتاز الذي قام به الأمين العام بان كي - مون. وإني أشيد إشادة خاصة بالأمين العام على شجاعته والتزامه بقضية السلام في جميع أنحاء العالم. في حين تهدد الأزمات الإنسانية والصراعات بين الدول الاستقرار والأمن لشعوب العالم، برهنت قيادة الأمين العام مراراً وتكراراً على أن هناك دائماً وسيلة لحل خلافاتنا عن طريق الحوار والتفاهم والاحترام المتبادل.

ولذلك نشجع الأمم المتحدة على مواصلة دعم العلاقات الجيدة بين الطرفين على جانبي مضيق تايوان والنهج السلمية والبناءة من أجل إقامة سلام دائم في شرق آسيا وبحر الصين الشرقي.

ونحن في منطقة البحر الكاريبي قد اخترنا السير في طريق الحوار مع جارتنا الشرقية من أجل خير شعبينا وبعية الحفاظ

إن حفز الاقتصاد هي المهمة التي سنكرس لها أكبر قدر من الاهتمام في الفترة المقبلة، مع الأخذ دائماً في الاعتبار القضايا التي ذكرتها، من أجل كفالة تحقيق الازدهار لجميع مواطنينا.

وعلينا الاعتراف بالصلة الاجتماعية - الاقتصادية القائمة إذا أردنا الخروج بأفكار جديدة. يجب علينا تصميم سبل جديدة كفيلة بالتغلب على الأزمات الراهنة في الإدارة العالمية ودراسة الخيارات من أجل إعداد الحلول السياسية وتنفيذها.

تقف صربيا صفاً واحداً مع قادة العالم بأسره في السعي لتحقيق الرخاء للبشرية. تلك هي المسؤولية التي نتشاطرها جميعاً. لا يمكننا أن نحقق الكثير وحسب من خلال العمل معاً، بل يمكننا تحقيق أكثر من ذلك بكثير. وهذا هو السبب في أن إنشاء جبهة عالمية متحدة حول فكرة مصير ومصصلحة البشرية المشتركين، التي نتشاطرها جميعاً، ينبغي أن تكون الخطوة الأولى التي يجب علينا اتخاذها، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فيما نحاول حل التحديات العالمية الجديدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية صربيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ميشيل جوزيف مارتيلي، رئيس جمهورية هايتي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية هايتي.

اصطحب السيد ميشيل جوزيف مارتيلي، رئيس جمهورية هايتي، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

يعوقان التضامن بين الشعوب، فإن لدينا التزاماً بالاعتراف بالجهود الرامية إلى توحيد الشعوب وتشجيعها.

تعتمد شرعية الأمم المتحدة ومصداقيتها على قدرتها على التصرف بسرعة والتصدي بفعالية من خلال إدراك القيمة المضافة لكل دولة من الدول الأعضاء. ويجب معالجة المشاكل بصورة عملية أكثر من أي وقت مضى. وهذه مسألة ملحة في هذه الأوقات التي تتسم بالتوتر السياسي على الصعيد العالمي وانتشار بعض الأمراض التي لديها نفس القدرة المدمرة. وعلاوة على ذلك، يواجه المجتمع الدولي تحدياً كبيراً متمثلاً في عودة الإرهاب الدولي الوحشي والمتعصب للظهور بشكل جديد. ولا تزال الأمم المتحدة اليوم أفضل دفاع لدينا في مواجهة هذه التحديات من خلال احترام كرامة الشعوب ومن خلال مشاركة الجميع وشمولهم.

اسمحوا لي أن أعرض الحالة في بلدي، جمهورية هايتي.

يقف شعب هايتي أمام منعطف حاسم في مسيرته الطويلة بحثاً عن الاستقرار والديمقراطية والتقدم، من أجل توطيد المؤسسات الديمقراطية التي أنشئت قبل ٢٧ عاماً باعتماد دستور عام ١٩٨٧. فبعد أكثر من عقدين تخللتها الكوارث بجميع أنواعها، حققت هايتي تقدماً لا يمكن إنكاره على مدى السنوات الثلاث الماضية على صعيد تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وتعزيز مؤسساتها وحماية حقوق الإنسان والحد من الفقر وإرساء أسس النمو المستدام والتنمية الطويلة الأجل. وندرك أنه لا يزال أمام هايتي شوط طويل لتحقيق الاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي. ومع ذلك، فمهما كانت العقبات مثبطة للهمة إلا أن تخطيطها أمر ممكن.

وفيما يتعلق بالأمن، تحسنت الحالة إلى درجة أن هايتي قد أصبحت من أكثر البلدان أماناً في منطقة البحر الكاريبي. وتبذل الحكومة جهوداً كبيرة لتعزيز الروح المهنية للشرطة الوطنية الهايتية. وأؤكد من جديد موقف بلدي الثابت بشأن

على السلام في المنطقة. إننا نؤمن بقوة الحوار. ونحن على اقتناع بأن من الضروري دائماً المشاركة في المفاوضات والمناقشات المثمرة. وقد وافقنا دون تحفظ على الجلوس إلى مائدة المفاوضات مع أصدقائنا من الجمهورية الدومينيكية لتحديد المشكلات الحقيقية ذات الاهتمام المشترك لما فيه صالح الشعبين وتسوية أوجه سوء التفاهم التي استمرت نصف قرن. ونرحب بالتوصل إلى عدد من الاتفاقات بشأن مسائل لم يكن حلها أمراً سهلاً دائماً. ونأمل أن نتمكن من مواصلة السير على هذا الطريق نحو تحسين التفاهم بين دولتين تتشاطران الجزيرة نفسها.

وعلى الرغم من صعوبة الطريق، أتضح بعد ٧٠ سنة أن هذا المشروع المشترك المتمثل في الأمم المتحدة لم يفقد شيئاً من أهميته الآنية أو وجاهته. وفي وقت لا تزال فيه يؤر التوتر الدولي مستمراً، يجب على القوى المستنيرة في كوكبنا أن تتحد للحفاظ على السلم والديمقراطية والاستقرار وحقوق الإنسان والتنمية. وفي هذا السياق، وتمشياً مع الحقائق الجديدة في هذا القرن، تدافع هايتي بقوة عن التقدم الملموس المحرز في المفاوضات من أجل إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما في ما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن ليضم أعضاء دائمين جدداً.

ويجب أن تكون نقطة الإطلاق لنموذج الشمول كون الحق في المشاركة حقاً أساسياً مجسداً في ميثاق الأمم المتحدة. فصوتنا يهم. ولا بد من إظهار قيادتنا، كونها قيادة مسؤولة، من خلال اتخاذ إجراءات محددة وملموسة عندما يكون السلام وصحة بيئتنا وصحة شعبنا في خطر. وفي هذا الصدد، أود أن أحيي الأشقاء الكوبيين، بين شعوب أخرى في العالم، والذين يدعمون البلدان الأفريقية المتضررة من الإيولا.

وبقدر ما تقع على عاتقنا مسؤولية أخلاقية لرفع صوتنا ضد الظلم بغض النظر عن مصدره وضد التعصب ولرفض القمع والعنف بجميع أشكاله ولكافة التمييز والتحيز اللذين

رأس المال الأجنبي وعدد السياح الزائرين لبلدنا دليل ملموس على تحسّن مناخ الأعمال التجارية في هايتي. وينصبّ تركيزنا على هدفنا المتمثل في جعل هايتي مقصداً للاستثمار، لا وجهة للعمل الإنساني.

وعلى الصعيد السياسي، ستجري هايتي انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في أقرب وقت ممكن من أجل تجديد المؤسسات الديمقراطية والدستورية. وتلك خطوة ضرورية تتطلبها قواعد الديمقراطية، وسأدعم المبادئ الجمهورية حتى النهاية. وبصفتي رئيس الدولة والضامن لاستقرار المؤسسات، فإنني لا أدرع وسعا من أجل إيجاد توافق في الآراء بين جميع الأطراف والمؤسسات المشاركة في تنظيم الانتخابات التشريعية والبلدية. وعلى الرغم من التباينات، فإنني على ثقة من أننا معاً، واستلهاماً لروح السيد جان - جاك ديسالين، سنتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء. وإنني أتطلع إلى جمع مواطني بلدي حول طاولة الحوار لتوفير تلك المساحة المتناغمة التي تتسم بأسمى المثل العليا التي أرساها الشعب الهايتي لنفسه، تلك المثل التي لا نزال ملتزمين التزاماً راسخاً بها.

وأود أن أؤكد من جديد دعم جمهورية هايتي للكفاح الذي تقوده الأمم المتحدة للقضاء على الفقر. وبينما ننتظر مؤتمر القمة المقرر عقده السنة القادمة والذي ستتخذ فيه الدول الأعضاء قراراً بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يمكنني بالفعل الإعراب عن ثقة حكومتي في أهداف التنمية المستدامة التي من المزمع أن تحل محل الأهداف الإنمائية للألفية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مندونسا إي مورا (البرتغال).

يتوفر العالم في الوقت الراهن على قدر هائل من الموارد والتحدي الذي نواجهه هو التوصل إلى السبل والوسائل الكفيلة بضمان توزيعها على نحو منصف وعادل. وما زلت مقتنعا بضرورة التزامنا بالحد من الفقر وعدم المساواة في جميع أنحاء العالم. ومن هذا المنطلق، تنضم جمهورية هايتي إلى المجتمع

الحاجة إلى الانسحاب التدريجي والمنظم لقوات الأمم المتحدة من الأراضي الهايتية. وقد بدأت هذه العملية بالفعل، إلى جانب تعزيز القدرة التشغيلية للشرطة الوطنية في هايتي، الأمر الذي سيسمح لها بأن تتسلم المسؤولية من قوات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

أود أن أوجه نداء لتحسين تنسيق الأعمال بين وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية ولأخذ الاحتياجات الحقيقية للبلد في الاعتبار.

فيما يتعلق بالتعليم، فإن ٧٠ في المائة من مجموع التلاميذ في السنتين الأوليين من المرحلة الابتدائية يتلقون التعليم المجاني. وللمرة الأولى في هايتي، تم تخصيص ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم. واليوم، ارتفع المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس ارتفاعاً كبيراً. ونحن نعمل بجهد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، والمحددة بنسبة ١٠٠ في المائة في هذا الصدد، كما تعرف الجمعية العامة.

وفي مجال الصحة، فإننا نكثف الجهود الرامية إلى الحد من انتشار الأمراض مثل الإيدز والملاريا والأمراض المنقولة بواسطة الحشرات أو الماء أو غيرها. وحسنت الزيادة الكبيرة في المراكز الصحية في جميع أنحاء البلد إمكانية الحصول على الرعاية وأدت إلى الحد من الوفيات النفاسية ووفيات الرضع. وانخفض معدل وفيات الأمهات من ٣٥٠ إلى ١٥٧ لكل ١٠٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء. ومن خلال وزارة الصحة، تمكنا من بناء وإصلاح أكثر من ٢٠٠ مرفق صحي. ومن أجل تعزيز الإدارة في مجال الصحة، نحن ملتزمون بتدريب مستمر للعاملين في المهن الصحية حتى تتمكن من تحسين الرعاية والخدمات. وفيما يتعلق بالكوليرا، وبينما نضطلع بواجبنا تجاه مواطنينا، تدعو هايتي إلى التزام حاسم من جانب الأمم المتحدة للمساهمة في الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا.

وعلى الصعيد الاقتصادي، جرى تنفيذ إصلاحات رئيسية من أجل تحسين بيئة الأعمال التجارية. وزيادة تدفق

الرئيس موري (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ السيد سام كوتيسا على انتخابه رئيساً للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وأود أن أشكره والرئيس المنتهية ولايته، السيد جون آش، على قيادتهما. ولا بد لي أيضاً أن أثنى على الأمين العام بان كي - مون، الذي تفوق في الاضطلاع بالمهام الهائلة المرتبطة بمنصبه السامي.

وأود الإعراب عن مشاعر تعاطفي مع أسر ضحايا الأحداث المأساوية والمروعة التي وقعت في الآونة الأخيرة في جميع أنحاء العالم، بدءاً بالركاب الذين كانوا على متن الرحلة MH-17 التابعة للخطوط الجوية الماليزية، ومروراً بعمليات قطع الرؤوس التي تقوم بها "الدولة الإسلامية في العراق وسوريا"، ووصولاً إلى ضحايا وباء الإيبولا والكوارث الطبيعية. لن ننسى أبداً تلك المآسي والخسائر في الأرواح.

وأشعر بالتواضع إذ أتكلم في هذه القاعة المبحلة للمرة الأخيرة بصفتي رئيساً لدولتي الجزرية، ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وأكن قدراً كبيراً من الاحترام لهذه المؤسسة الموقرة، شأني في ذلك شأن من سبقوني. إن هذه المنظمة العالمية هي الأكثر ملاءمة لمعالجة المسائل الملحة في أسرتنا العالمية وحلها. لقد أتيت إلى الأمم المتحدة مرغماً بما يمليه الضمير. إننا جميعاً نتولى تدبير شؤون ما خلقه الله على الأرض. فخيرات "أمننا الطبيعية" لا تقدر بثمن، ويقع على عاتقنا جميعاً الالتزام بإدارتها إدارة مستدامة.

وعلى مدى ٣٠ عاماً، وجهت البلدان الجزرية الصغيرة انتباه الأمم المتحدة إلى مسألة تغير المناخ. وقد انتقدنا بعض أعضاء المجلس للتركيز أكثر مما ينبغي على تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، ولكن تلك المسائل تؤثر على كل قراراتنا، وتؤثر على كل جوانب الحياة في جزرنا. وتمثل الآثار المميتة لتغير المناخ على البيئة حقائق صارخة في جميع أنحاء العالم. قد يتكلم آخرون عنها باعتبارها تهديدات مستقبلية،

الدولي للإسهام بدورها في مواجهة ذلك التحدي. وبالتالي، فإنه من الملائم أن نزيد فعالية المنظمة ونوفر لها ما يلزم من الموارد الكافية للاضطلاع بتلك المهمة.

إن هدفنا هو أن يصبح ذلك حقاً الأساس لنظام من الأمن والتضامن الجماعي قادر على ضمان سيادة القانون والمحافظة على السلام والأمن الدوليين؛ نظام قادر على إيلاء الأولوية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ نظام قادر على تعزيز نمو قوي يحرص على احترام البيئة والتنمية التي تستجيب للاحتياجات الراهنة دون تعريض مستقبل الأجيال القادمة للخطر. وعشبة الذكرى السنوية السبعين لميثاق الأمم المتحدة، فمن مسؤوليتنا أن نتناقل تلك الروح الجديدة التي لا غنى عنها لتعزيز القيم العالمية التي نؤمن عليها، والدفاع عنها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية هايتي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ميشيل جوزيف مارتيلي، رئيس جمهورية هايتي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد إيمانويل موري، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها.

اصطحب السيد إيمانويل موري، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيمانويل موري، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

تحالف الدول الجزرية الصغيرة قد قدم أيضا اقتراحا هاما لخطة العمل المعنية بتعزيز طموحات التخفيف من أجل سد الفجوة.

وقد قدمت ميكرونيزيا اقتراحا على نفس القدر من الأهمية يدعو إلى تعديل بروتوكول مونتريال من أجل التقليل التدريجي لإنتاج مركبات الهيدروفلوروكربون واستهلاكها، وهي من غازات الدفيئة القوية. يمكن لهذا الإجراء أن يعمل على الحد من ارتفاع المتوسط العالمي لدرجات الحرارة بما يصل إلى ٠,٥ درجة مئوية بحلول نهاية هذا القرن. فالحد من مركبات الهيدروفلوروكربون وغيرها من ملوثات المناخ القصيرة العمر يمكنه الحد من معدل ارتفاع مستوى سطح البحر بنسبة ٢٥ في المائة. وسيمنح التخفيف من آثار تغير المناخ على المدى القريب لجميع الجزر المرجانية حول العالم فرصة للبقاء.

وقد أقرت مجلة الإيكونوميست هذا الأسبوع بنجاح بروتوكول مونتريال والإمكانات الهائلة لحماية المناخ. ونشرت المجلة مقالا افتتاحيا منفصلا بعنوان "باريس عبر مونتريال: أسرع طريق للحد من انبعاثات غازات الدفيئة هو توسيع نطاق بروتوكول مونتريال". وفي الواقع، فإن نجاح بروتوكول مونتريال في الأشهر الستة القادمة هو بطاقتنا للخروج بنتائج ناجحة في مؤتمر الأطراف بباريس. وإني أثنى على الولايات المتحدة الأمريكية والصين لمواصلة العمل على الوفاء باتفاقهما بشأن استخدام بروتوكول مونتريال للحد من مركبات الهيدروفلوروكربون. وأدعو زعماء العالم الآخرين للانضمام إلى ميكرونيزيا واعتماد التعديل المقترح بشأن الهيدروفلوروكربون.

وفي مواجهة الآثار المترتبة القائمة بالفعل على تغير المناخ، فإن أفضل ما يمكن أن تقوم به الدول الجزرية الصغيرة على أرض الواقع هو محاولة استباق تغير المناخ والتكيف معه وتكريس أفضل السياسات الممكنة للحد من أخطار الكوارث والاستجابة لها.

ولكننا في البلدان الجزرية الصغيرة نواجه تلك الآثار بالفعل، وهي أسوأ مما توقعه العلم.

إن جزر ميكرونيزيا تعني "الجزر الصغيرة" مع جزر مرجانية لا ترتفع سوى بضعة أقدام فوق مستوى سطح البحر. ووفقا لتقرير التقييم الخامس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، فإن تغير المناخ الناجم الذي سبب فيه البشر يؤدي إلى ارتفاع مستوى سطح البحر، وحدوث أعاصير مدارية بصورة أكثر تواترا وأكثر كثافة، وحدوث حالات من الجفاف الشديد. أما الزيادة الطفيفة في مستوى سطح البحر فمن شأنها أن تشكل كارثة بالنسبة لجزر ميكرونيزيا المرجانية الموحدة. إن جزرنا لا تسهم بأي شيء تقريبا في أسباب تغير المناخ، ومع ذلك فإننا نواجه العبء الأكبر من آثاره السلبية. فتغير المناخ يهدد أمننا الغذائي والمائي، وصحة السكان، وصحة المحيطات والشعاب المرجانية، وتنوعنا البيولوجي، ووجود الدول الجزرية في حد ذاته.

فماذا نفعل بشأنه؟ لكي تتمكن الجزر الصغيرة من البقاء، فإن تحالف الدول الجزرية الصغيرة يؤيد بشكل جماعي تحديد الاحترار العالمي لما يقل كثيرا عن الارتفاع في درجة الحرارة بنسبة ١,٥ درجة مئوية فوق مستوى ما قبل الثورة الصناعية. ويتطلب ذلك أن يتخذ جميع أصحاب المصلحة إجراءات فورية. ويجب ألا يطلب من الدول الجزرية الصغيرة النامية مكافحة تغير المناخ بمفردها.

وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد المبادرة التي أطلقها مؤخرا البنك الدولي بشأن تسعير الكربون.

أما الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقدها في باريس العام القادم، فسوف تنشئ معاهدة جديدة لتغير المناخ تدخل حيز النفاذ ابتداء من عام ٢٠٢٠. غير أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد حدد فجوة الانبعاثات قبل عام ٢٠٢٠. ولذلك، فإن

وتعد الطاقة النظيفة والكفاءة في استخدام الطاقة اثنان من المحركات الرئيسية للنهوض بتنميتنا المستدامة والمنخفضة الانبعاثات الكربونية. لذلك، فإن سياستنا الوطنية للطاقة تعطي أولوية لكفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة. وبحلول عام ٢٠٢٠، ستكون حصة مصادر الطاقة المتجددة ٣٠ في المائة على الأقل من مجموع إنتاج الطاقة، في حين ستزيد كفاءة الكهرباء بنسبة ٥٠ في المائة. سيتطلب ذلك تسخير أشعة الشمس المتوفرة لدينا، فضلا عن موارد الطاقة المتجددة المتمثلة في طاقة الرياح والطاقة البحرية. وندعو شركاءنا في التنمية لمساعدتنا في تنفيذ سياستنا الوطنية للطاقة، بما في ذلك عن طريق مبادرة الدول الجزرية الصغيرة النامية للطاقة المتجددة.

ويتمتع محيطنا وموارده بأهمية قصوى، ولكنها مهددة بتغير المناخ وتحمض المحيطات، مما يدمر الشعاب المرجانية، الأمر الذي يمكن أن يغير أنماط هجرة أسماك التونة، أعظم مواردنا من حيث القيمة التجارية. وعلى السفن الأجنبية التي تجني عوائد غير مسبوقه من الصيد في منطقتنا الاقتصادية الخالصة، مساعدتنا في الحفاظ على صحة محيطنا وإنتاجيته وقدرته على الصمود. كما يجب أن تحصل ميكرونيزيا على تعويض عادل عن قيمة ما لديها من موارد.

وكجزء من برنامج الاستخدام المستدام، يجب علينا الحد من كمية الأسماك المصيدة بشكل عرضي التي يجري التخلص منها، والوصول بها إلى الشاطئ، والاستفادة منها. أما الصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه فلا يزال يهدد موارد المحيط ويقوض استدامة اقتصادنا. يجب علينا جميعا التقيد بالقواعد. ويجب وقف هذا النوع من الصيد.

وقد أصبحت الأمراض غير المعدية سببا رئيسيا للوفاة في منطقة المحيط الهادئ. ولذلك، أعلن زعماء منطقة المحيط الهادئ الأمراض غير المعدية باعتبارها وباء. فهذه الأمراض ناجمة عن أنماط الحياة المتبعة، ولكنها تتفاقم بسبب تغير المناخ،

لذلك فإن التكيف يمثل أولوية في قانون ميكرونيزيا لتغير المناخ، الذي اعترف به مؤتمر القمة العالمي الأخير لمنظمة البرلمانيين العالمية من أجل بيئة متوازنة. يعمل هذا القانون على تنفيذ إدارتنا المتكاملة لأخطار الكوارث وسياساتنا المتعلقة بتغير المناخ على الصعيد الوطني. أما الهدف من هذه السياسة فذو شقين، هما: أولا، تحقيق النمو الاقتصادي والاعتماد على الذات في إطار من التنمية المستدامة، وثانيا، التقليل إلى أدنى حد من المخاطر المرتبطة بجميع الكوارث الطبيعية والتي يتسبب فيها الإنسان، بما في ذلك تلك المرتبطة بتغير المناخ.

كما وضعت ميكرونيزيا سياسة زراعية لمعالجة الأمن الغذائي والمائي وتعزيز التنمية الاقتصادية. توفر هذه السياسة أيضا أساس العمل من أجل تنشيط الزراعة المستدامة، مع التسليم بالدور الهام الذي تضطلع به النظم الزراعية التقليدية، وأهمية المحاصيل القادرة على التكيف مع المناخ. وتتجلى الإجراءات الوطنية الرئيسية الأخرى التي تتخذها ميكرونيزيا وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية في إعلان ماجورو للقيادة في مجال المناخ وإعلان بالاو بشأن "المحيط: حياة ومستقبل".

وفي هذه السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية، فقد دعت الأمم المتحدة إلى عقد عدد من المؤتمرات الهامة التي يجب أن تتجسد نتائجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، أشدد على الأهمية البالغة لتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية - مسار ساموا - التي تهدف إلى تحفيز التنمية المستدامة في تلك الدول من خلال شراكات حقيقية ودائمة.

ونحيط علما مع التقدير بتقرير رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ونؤيد تأييدا تاما أهداف التنمية المستدامة المقترحة. ونعتمد على شركائنا في التنمية لمساعدتنا في الاضطلاع بالإجراءات المحددة في مسار ساموا وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطرق تناسب شعوبنا وثقافتنا.

الأمر الذي يدمر محاصيلنا الغذائية ويلوث إمدادات المياه. ويتطلب التصدي لهذه المسألة متعددة القطاعات دعماً وتعاوناً على نطاق واسع.

ولقد قامت حكومة بلدي بتحرير نظامها للاتصالات السلكية واللاسلكية، ويعكف البنك الدولي على تقديم المساعدة في شكل منح لتركيب نظام متطور للألياف الضوئية في بلدي. وهذا الهيكل الأساسي الذي تمس الحاجة إليه سيحفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وما زلنا نتطلع إلى البنك الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومصرف التنمية الآسيوي وشركاء التنمية الآخرين، بغية مساعدتنا على الإسراع في تنفيذ هذا النظام الجديد، وتوفير أمن الفضاء الإلكتروني.

إن إصلاح مجلس الأمن أمر طال انتظاره. وينبغي للمجلس الذي يجري إصلاحه أن يكون انعكاساً للواقع السياسي القائم اليوم. وليس من المتصور وجود مجلس تم إصلاحه من دون مقاعد دائمة لليابان، وألمانيا، والبرازيل، والهند، فضلاً عن تمثيل أفريقيا.

وميكرونيزيا على ثقة بأن الأمم المتحدة يمكنها أن تحافظ على السلم والأمن الدوليين. فهي مشعة مثل منارة تسطع بالأمل لأولئك الذين يعانون من ويلات الحرب. وتدين ميكرونيزيا أعمال القتل العنيفة أينما ارتكبت. والشرق الأوسط هو بقعة تثير اضطرابات محددة وتستحق اهتمام هذه الهيئة. والسلام يمكن تحقيقه من خلال الاحترام المتبادل والاستقرار الاقتصادي، وليس باستخدام المدنيين كدروع.

وتتطلع ميكرونيزيا أيضاً إلى الأمم المتحدة لتقوم على نحو فعال بمواجهة التهديدات الأمنية العالمية التي يشكلها تغير المناخ. وقد اضطلعت ميكرونيزيا بدور نشط على الصعيد الدولي في عمليات التنمية المستدامة والتفاوض بشأن تغير المناخ. وسوف نواصل السعي لإيجاد حلول لهذه التحديات، اقتناعاً منا بأنه من واجبنا الأخلاقي حماية الطبيعة الأم وخيراتها. ويجب على جميع البلدان أن تعمل معاً لحماية مستقبل أولادنا.

ويعد الاتجار بالبشر أحد أخطر الأمراض الاجتماعية في المجتمع الحديث؛ فهو يسلب الأفراد كرامتهم، ولا سيما النساء والأطفال. وتعد الاستفادة من البؤس الإنساني أمر دنيء. وتؤيد ميكرونيزيا القضاء على الاتجار بالبشر بجميع أشكاله. وستساعد التصنيفات التي تتسم بالموضوعية والشفافية للبلدان في تحقيق ذلك الهدف.

ونحث على إنشاء نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" لمنطقة شمال المحيط الهادئ. إننا الآن نستفيد من الوجود المشترك للأمم المتحدة في المنطقة، ولكننا في حاجة لتعزيز كفاءتها على الصعيد القطري. ويأتي نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" في الوقت المناسب، ونحن نهيء أنفسنا لتنفيذ مسار ساموا وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وسوف يساعدنا في معالجة أولوياتنا الوطنية.

وعلى الرغم من الهدف الذي حددته الأمم المتحدة بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإن معظم البلدان المتقدمة النمو بعيدة جداً عن تحقيق ذلك الهدف. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات فريدة من نوعها بسبب مواطن الضعف الشديد في بلدانها، بما في ذلك تغير المناخ. أما الحاجة إلى المساعدة المالية والتقنية من الشركاء في التنمية فهي أكبر من أي وقت مضى، ولا سيما من أجل تنمية الموارد البشرية، وبناء قدرات المؤسسات المحلية.

وبالنسبة للآليات المالية المتفق عليها دولياً، مثل صندوق المناخ الأخضر، فيجب تغطية رأسماله بالكامل وتعزيزه بما فيه الكفاية لدعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ونشيد بألمانيا وفرنسا والدول الست الأخرى لإعلانها التبرع بمبالغ محددة. ونحث تلك البلدان والقوى الاقتصادية

اعتماد برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وعشر سنوات على إقرار استراتيجية موريشيوس للتنفيذ، فإن معظم الالتزامات المتعهد بها لتعزيز التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية لا يزال يتعين تنفيذها. ومع ذلك، ما فتئنا نأمل في أن يكون المؤتمر الثالث للأمم المتحدة المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي انعقد مؤخرا في أيبا، ساموا، نقطة تحوّل للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونحن نتوقع من مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر (A/conf. 223/3) أن يضع أساسا جديدا لمعالجة فجوات التنفيذ التي لا تزال تحيط أي تحرك نحو تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وأود أن أعنتم هذه الفرصة لتهنئة ساموا حكومة وشعبا على استضافة مؤتمر دولي رئيسي. إن إصرارها وعزمها والالتزامها دليل على ما يمكن أن تحقّقه الدول الجزرية الصغيرة النامية، على الرغم من التحديات العديدة التي تواجهها. وكانت إحدى النتائج الرئيسية لمؤتمر ساموا العمل التاريخي على وضع مبادرة لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية - أي الدول الجزرية الصغيرة النامية - الدول الجزرية الصغيرة النامية - بهدف إنشاء منظمة دولية تكون بمثابة منبر لتطوير الطاقة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي المعروفة باسم مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي 1 أيلول/سبتمبر، فُتح باب التوقيع على معاهدة للقيام رسميا بوضع مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بوصفها منظمة دولية. وقد وقّع على المعاهدة عشرون عضوا من أصل ثلاثين عضوا في تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وتود حكومة دومينيكا، بوصفها رئيسة اللجنة التوجيهية لمبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، أن تشكر البلد المضيف، ساموا، والدول الأعضاء الأخرى الموقّعة على المعاهدة، وشركاءنا - الدنمارك، واليابان، وبرنامج الأمم

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إيمانويل موري، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها، إلى خرج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد تشارلز أنجيلو سافارين، رئيس كمنولث دومينيكا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس كمنولث دومينيكا.

اصطحب السيد تشارلز أنجيلو سافارين، رئيس كمنولث دومينيكا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تشارلز أنجيلو سافارين، رئيس كمنولث دومينيكا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سافارين (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلامي بتهنئة معالي السيد سام كوتيسا، وزير خارجية أوغندا سابقا، بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. كما أود أن أعنتم هذه الفرصة لأشكر معالي السيد جون آش على قيادته للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، وأن أحیی الأمين العام بان كي - مون على جهوده المتواصلة لتعزيز السلام، والأمن، والتنمية في جميع أنحاء العالم.

إنّ دومينيكا من بين الدول المستقلة الصغيرة الست في منطقة البحر الكاريبي التي، بالإضافة إلى ثلاثة أقاليم جزرية صغيرة غير مستقلة، تشكل منظمة دول شرق البحر الكاريبي. ودول هذه المنظمة ليست مجرد دول جزرية صغيرة نامية، إنما هي دول جزرية صغيرة جدا نامية، وهي بالتالي من بين أضعف أعضاء أسرة الأمم المتحدة. وبعد عشرين عاما على

وتسترشد دومينيكا دائما بمبدأ الاستخدام المستدام لمواردها الطبيعية، وحماية بيئتها المادية. ولهذين السببين، تدعى دومينيكا "جزيرة الطبيعة في منطقة البحر الكاريبي". لذلك، لدينا الكثير الذي يمكن أن نتشاوره مع أسرة الأمم المتحدة في موضوع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وفي جهودنا لحماية الاستدامة البيئية وكفالتها، وتخليص بلدنا من الاعتماد على الوقود الأحفوري لتوليد الكهرباء، استثمرت حكومة دومينيكا في الطاقة المتجددة وتواصل الاستثمار فيها. واليوم، هناك حوالي ٢٠ في المائة من الاحتياجات الكهربائية في الجزيرة يجري تلبيتها من خلال الطاقة الكهرومائية "النظيفة".

ولكن بالإضافة إلى ذلك، تسعى الحكومة لتطوير موارد الطاقة الحرارية الأرضية في البلد. وحتى الآن، استثمرت الحكومة أكثر من ٢٠ مليون دولار في تطوير الطاقة الحرارية الأرضية. وقد تم إنجاز الآبار الأولى للإنتاج وإعادة الحقل، وتشير نتائج اختبارات التدفق إلى أن خزان الطاقة الحرارية الأرضية لديه القدرة على توليد كهرباء كافية للاستهلاك المحلي والتصدير إلى إقليمي مارتينيك وغواديلوب الفرنسيين المجاورين. ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج من المحطة الأولى للاستهلاك المحلي في عام ٢٠١٦.

إن إنجازات دومينيكا الإنمائية بشكل عام، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشكل خاص، قد تحققت من خلال القيادة القوية والثاقبة والحكيمة لرئيس الوزراء روزفلت سكيريت وحكومته، يكملها مواطنونا الكادحون والتعاون الطيب من شركائنا في التنمية. ولقد ساهمت جميع شراكاتنا مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وغيرها من البلدان المتقدمة النمو إلى حد كبير في التقدم الذي تحقق حتى الآن. وموافقة البنك الدولي مؤخرا على البرنامج النموذجي لمواجهة آثار تغير المناخ، الذي سينفذ عددا من مشاريع البنية التحتية بهدف تحويل دومينيكا إلى بلد نام قادر

المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومؤسسة كلينتون، وأمانة برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، ومركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ - وأمانة مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وجميع المتطوعين على جعل هذا الحدث التاريخي ممكنا.

والمؤسف أن الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لم تحزوا تقدما بالوتيرة التي كنا نريدها نحن مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبعد ١٥ سنة تقريبا على اعتماد إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥)، لم تحقق مكاسب ملموسة سوى قلة من البلدان في العالم النامي. ولا تزال الغالبية تنتظر تحقيق التحسينات الموعود بها في ظروف معيشتها. ومع ذلك، استطاعت دومينيكا أن تفي بمعظم الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الحد من الفقر، وتحسين الحصول على التعليم، وكفالة الاستدامة البيئية، وبناء شراكات قوية ثنائية ومتعددة الأطراف. وقد أشار مصرف التنمية الكاريبي إلى تحقيقنا الحد من الفقر، حيث ذكر في تقريره لعام ٢٠٠٩ بشأن دومينيكا أن "مستوى الفقر في دومينيكا قد انخفض من ٣٩ في المائة عام ٢٠٠٣ إلى ٢٨,٨ في المائة عام ٢٠٠٩. والفقر المدقع، مقاسا بمعدل العوز، انخفض أيضا من ١٠ في المائة عام ٢٠٠٣ إلى ٣,١ في المائة عام ٢٠٠٩".

إن إنجازاتنا في مجال التعليم قد تجاوزت أيضا المرامي التي حددتها الأهداف الإنمائية للألفية. وإذ تسلم دومينيكا بأهمية التعليم في خطتنا الإنمائية، فهي تواصل القيام باستثمارات كبيرة تتعلق بتحسين حصول شعبنا على تعليم جيد النوعية. وحتى الآن، يمكننا أن نتباهى بحصول الجميع على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والمرحلتين الابتدائية والثانوية، أما إمكانية الحصول على التعليم في مرحلة ما بعد الثانوي، فهي متاحة لجميع خريجي المدارس الثانوية.

المحيطات والغلاف الجوي في الولايات المتحدة، فإن منطقة البحر الكاريبي تحتل المرتبة الثانية من بين المناطق التي تتعرض لأكبر خطر ينجم عن الأعاصير في العالم. ويؤكد التقرير أيضا على زيادة تواتر الأعاصير المدارية في منطقتنا.

وجزر الكاريبي عرضة أيضا للزلازل، والثورات البركانية، وحالات الجفاف، وهطول الأمطار الغزيرة المصحوبة بانفجارات أرضية وسيول عارمة. لذلك، ما فتئنا نحن في منطقة البحر الكاريبي الطرف المتلقي لأثر تغير المناخ على مدى عقود. ومثال على ذلك التأثير الناجم عن الإعصار أيفان من فئة ٣ الذي ألحق الدمار بجزيرة غرينادا في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. فلقد كشف الإعصار أيفان الضعف المتأصل في الدول الجزرية الصغيرة النامية. إذ فقدت أرواح ثمانية وعشرين شخصا، وترك ١٨ ٠٠٠ شخص بلا مأوى أو طعام أو أمتعة. وأفادت دراسة أجرتها منظمة دول شرق البحر الكاريبي بعد الإعصار أيفان أن "التقييم الاقتصادي الكلي للأضرار التي سببها الإعصار أيفان، الذي عاث فسادا في غرينادا، بلغ مجموعه بليون دولار، أي أكثر من ضعف قيمة الناتج المحلي الإجمالي في ذلك البلد".

وفي الآونة الأخيرة، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وهو تاريخ يقع خارج موسم الأعاصير التقليدية، تعرضت جزر دومينيكا، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين في البحر الكاريبي لطقس عاصف جلب معه الأمطار الغزيرة والرياح الشديدة. وقد حُلف ذلك الطقس الذي كان يتحرك ببطء أضرارا مباشرة قدرت بحوالي ١٢٨ مليون دولار. ففي غضون أقل من ١٢ ساعة، كل بلد من تلك البلدان عانى خسائر كبيرة: دومينيكا ١٧ مليون دولار، أو ٣,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ سانت لوسيا ١٩ مليون دولار، أو ١,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ سانت فنسنت وجزر غرينادين ٩٣ مليون دولار، أو ١٢,٨ في المائة. أما الآثار غير المباشرة،

على مواجهة آثار تغير المناخ ويكون محتواه الكربوني منخفضا، من المتوقع له، في جملة مكاسب أخرى، أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على الانتاج الزراعي والأمن الغذائي في مجتمعاتنا الريفية.

والتعاون بين بلدان الجنوب مع شركاء من البلدان النامية، ولا سيما جمهورية الصين الشعبية، وكوبا، والمغرب، وفنزويلا، ومن التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، استطاع أن يكون مكملا للمساعدة المتناقصة من الشركاء التقليديين. ونحن نستوعب شركاءنا في التنمية كافة، وتطلع إلى تعميق شراكاتنا وتعزيزها لصالح جميع أبناء شعبنا.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، ما زلنا بعيدين جدا عما نطمح إليه. فشيح مرض الإيبولا القاتل، وويلات فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والأمراض غير المعدية لديها إمكانية التأثير بدرجة كبيرة على شعبنا، وتهديد المكاسب التي حققتها الدول الجزرية الصغيرة النامية حتى الآن. لذلك، فإن التحديات العديدة تستدعي العمل الجماعي العالمي لحماية المكاسب التي تمكنت الدول الجزرية الصغيرة مثل دومينيكا من تحقيقها طوال العقود الماضية، ووضع مسار للتنمية المستدامة التي تركز على الناس.

بالإضافة إلى ذلك، ما زال أثر تغير المناخ يشكل تهديدا وجوديا للناس في جميع أنحاء العالم، الذين يدعون الدول الجزرية الصغيرة أوطانا لهم. فموقع جزرنا، ومستوى التنمية فيها، وضعفها أمور تجعلها عرضة للتأثير الناجم عن تغير المناخ. وكثيرا ما نشير إلى تغير المناخ والآثار المترتبة عليه كظاهرة سوف تؤثر على مجتمعنا العالمي في وقت ما في المستقبل. والواقع المؤسف أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما فتئت تعاني بالفعل من تأثير تغير المناخ. فالعواصف والأعاصير المتزايدة شدتها أصبحت أكثر انتشارا، ومع كل ضربة منها تودي قساوة الطقس بحياة الناس، وتهدد جهودنا الإنمائية. ووفقا لمنشور أصدرته في عام ٢٠٠٨ الإدارة الوطنية لدراسة

رفع الدول الجزرية الصغيرة النامية من قائمة المعاملة التفضيلية في الحصول على التمويل المتعدد الأطراف بشروط ميسرة. ويجب أن تأخذ المعايير الجديدة بعين الاعتبار مواطن الضعف المتأصلة للدول الجزرية الصغيرة النامية والحاجة إلى بناء القدرة على الصمود في وجه آثار تغير المناخ وتقلبات النظم المالية والاقتصادية والتجارية العالمية. ولذلك، ينبغي إلغاء أي تدبير يمنع أي دولة عضو في أسرة الأمم المتحدة من الاندماج بشكل كامل في النظام المالي والتجاري العالمي.

وفي ذلك السياق، لا يزال الحصار الاقتصادي المفروض على أشقائنا وشقيقاتنا في كوبا يشكل مصدر قلق لنا في منطقة البحر الكاريبي. فالإجراء الأنفرادي الذي تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية ضد شقيقتنا الجزيرة الكاريبية، أيا كانت مبرراته قبل ٥٥ عاماً، لا يمكن تبريره اليوم، ولا يمكن الدفاع عن معاناة أشقائنا وشقيقاتنا في جمهورية كوبا، الناجمة عن استبعادهم لفترة ٥٥ عاماً من النظام المصرفي والتجاري العالمي. ومن الثابت تماماً أنه، أيا كانت الأهداف قبل ٥٥ عاماً، ليس من المرجح تحقيقها من خلال استمرار الحصار. ولذلك تناشد حكومة دومينيكا الولايات المتحدة الاستجابة لدعوة الجمعية العامة إلى رفع الحصار المفروض على كوبا وإلى دعم الاندماج الكامل للشعب الكوبي في النظم المالية والتجارية العالمية.

وبالرغم من الحصار، لا يزال الشعب الكوبي يقدم إسهاماً هائلاً للتنمية البشرية في جميع أرجاء العالم. ولفترة عقود من الزمان، ظلت كوبا تقوم بتدريب الأطباء والمرضى والمهندسين وغيرهم من المهنيين، وتشرهم لتقديم المساعدة الفنية للبلدان النامية باعتبارها جزءاً من تعاونها فيما بلدان الجنوب. كما تقدم كوبا التدريب المهني في مختلف التخصصات لآلاف الطلاب من جميع أنحاء العالم النامي.

ولا تزال كوبا تشارك في مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات في منطقة البحر الكاريبي وبقية العالم. ولذلك

التي تشمل الخسائر في الإنتاج الزراعي وانقطاع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، مثل السياحة، فمن شأنها أن تزيد الأثر الإجمالي إلى حد كبير. وأشد إعصار مدمر ضرب دومينيكا في الذاكرة الحية كان الإعصار دايفيد من الفئة ٥، بتاريخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٧٩، حيث ألحق الدمار بالجزيرة المنكوبة كما لو أنها خاضت حرباً ما، الأمر الذي أسفر عن مقتل ٤٣ شخصاً، وتدمير كامل لجميع المرافق العامة والبنى التحتية، ونسبة ٦٠ في المائة من المنازل والطرق والدفاعات البحرية.

وهذه الكوارث الطبيعية تؤثر على الحياة اليومية لشعبنا، وتعيق إلى حد كبير الجهود التي نبذلها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. لذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات فورية للموافقة على اتفاق ملزم قانوناً للحد من آثار تغير المناخ. ويجب أن تكون الخطة المتعلقة بتغير المناخ جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إن تكوين الثروة، وتوليد النمو الاقتصادي أمران ضروريان للقضاء على الفقر، وتحسين نوعية حياة شعوبنا. ومع ذلك، ينبغي للنمو والتنمية على الصعيد الاقتصادي أن يكونا شاملين ومستدامين. وينبغي لخلق فرص العمل، وتقديم الخدمات الاجتماعية أن يمسا حياة جميع الناس، لا سيما السكان الأصليين، والمستن، والمحرومين، والمعوقين، والضعفاء، والمستبعدين من التيار الرئيسي في المجتمع.

وبالتالي ينبغي أن تكون تنمية الزراعة والسياحة وقطاع الطاقة والصناعة تنمية شاملة ومستدامة.

ولذلك تشارك دومينيكا ببقية أعضاء الجماعة الكاريبية دعوة الشركاء الإثنيين إلى إدارة سياساتهم للاقتصاد الكلي والتجارة بطرق تسهل إيجاد الفرص للدول الجزرية الصغيرة النامية بغية تعزيز النمو وتقليص فجوات الدخل القائمة وخفض مستويات الفقر وتحقيق آمالها في التنمية. وينبغي لتلك السياسات أن تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، تغيير معايير

الأمم المتحدة من الاضطلاع بولايتها للمساعدة في تسوية النزاع ومكافحة أكبر تحديات تواجه العالم اليوم وهما، تحديدًا، النزاع المسلح والإرهاب، وبناء مجتمع دولي ينعم بالمزيد من السلام.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددًا للجمعية العامة على أن آثار تغير المناخ تشكل تهديدًا رئيسيًا لجهود التنمية ولوجود الدول الجزرية الصغيرة النامية نفسها. ولا تزال حالة سوء الأحوال الجوية، بما في ذلك تآكل السواحل وارتفاع مستوى سطح البحر، تؤثر على الدول الجزرية بأسوأ الطرق الممكنة. ولا تتوقف قدرتنا على البقاء على الإجراءات الأنفرادية والجماعية التي تتخذها الدول الجزرية الصغيرة النامية فحسب، بل تتوقف أيضًا على الإجراءات التي تتخذها بقية المجتمع الدولي.

ويشكل تحقيق نتائج ملزمة قانونًا في مفاوضات تغير المناخ عنصرًا بالغ الأهمية في مجموعة الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الدول الأعضاء. وينبغي تدعيم ذلك بوضع خطة لما بعد عام ٢٠١٥ تشمل القضاء على الفقر وزيادة إمكانية الحصول على التعليم والتدريب والرعاية الصحية والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، وتشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة.

وينبغي أن تعمل نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية في ساموا باعتبارها مخططًا لتحقيق النمو والتنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أن يشمل ذلك إعادة هيكلة النظام المالي والتجاري الدولي لكي تؤخذ بعين الاعتبار مواطن الضعف والظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وستمكن تلك التشكيلة الجديدة من تحقيق التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال استدامة الزراعة والسياحة والتنمية الاقتصادية الشاملة. ومع ذلك، يجب دفع تلك الجهود قدمًا بالطاقة المستدامة التي تستخدم إلى أقصى حد مصادر الطاقة المتجددة المناسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية بأكثر الطرق كفاءة لاستخدام الطاقة.

السبب لا تستطيع دومينيكا أن تفهم استمرار إدراج كوبا في قائمة الدول الراحية للإرهاب. ولذلك ندعو إلى رفع كوبا من قائمة البلدان الراحية للإرهاب. وبدلاً من ذلك ينبغي أن تتركز جهودنا في المنطقة على مكافحة الإرهاب والتهديدات المحدقة بالسلام والأمن العالميين.

وبالمثل، تعد الحوادث الدائرة في أوكرانيا عملية شد وجذب بالوكالة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، من ناحية، والاتحاد الروسي، من الناحية الأخرى. ويقع الشعب الأوكراني ضحية للمنافسة، وهي عودة بنا إلى الحرب الباردة. إن المملكة المتحدة، حينما جوبهت بقضية التزعة الوطنية الأيرلندية في عام ١٩١٨، حسمت المسألة من خلال صندوق الاقتراع بإجراء استفتاء في كل مقاطعة على حدة بشأن مستقبل أيرلندا. واختارت معظم المقاطعات الاستقلال، ولكن خمس مقاطعات اختارت استمرار الاتحاد مع المملكة المتحدة. وبعد ثلاثة أعوام، قسمت الجزيرة إلى جمهورية أيرلندا وأيرلندا الشمالية، فبقيت الأخيرة جزءًا من المملكة المتحدة. وتواجه المملكة المتحدة في الوقت الحالي مسألة استقلال اسكوتلندا. ومرة أخرى، وفي الأسبوع الماضي في ١٨ أيلول/سبتمبر، لجأت المملكة المتحدة إلى صندوق الاقتراع لحسم المسألة. ومع أن مؤيدي الحملة من أجل الاستقلال سيصابون بخيبة الأمل من النتائج، فإن المنتصرين الحقيقيين لم يكونوا مؤيدي حملة استمرار الاتحاد مع المملكة المتحدة، بل أنتصرت الديمقراطية نفسها.

وبتلك التجربة، فإن المملكة المتحدة أصبحت في وضع فريد يمكنها من تقديم المشورة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكيف وموسكو بشأن كيفية منح شعب أوكرانيا نفس الفرصة ليقرر مصيره بنفسه، وفقا لرغباته الإقليمية وبدون إكراه من الشرق أو من الغرب. وسيؤدي ذلك النهج إلى إنهاء حالة الشلل في مجلس الأمن، ومن ثم إلى إنشاء شراكة حقيقة فيما بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والصين وتمكين

لقد أخطأت البشرية الحساب، وهي تسترشد بفكرة أن الإنسان هو مقياس جميع الأمور. ونحن نتنافس في سباق لإحراز التقدم والاكتشافات الجديدة التي تمضي جنبا إلى جنب مع سباق للاستغلال غير المتكافئ للموارد - وهو سباق قانونه الوحيد أنه لا توجد أي قوانين. فكل شيء ممكن وكل شيء مسموح به، بما في ذلك تلوث الهواء الذي تنتفسه والمياه التي نشربها والتربة التي تنتج الغذاء.

وباعتبارنا البشرية، ركزنا بصورة أنانية على الاحتياجات والرغبات العاجلة. ونسينا أن الموارد الطبيعية وهبت لنا على سبيل الأمانة لنحفظها لأطفالنا. وبمعارضة الطبيعة، نحن نقوم بتقويض أسس مستقبلنا. وبدأ مواطنونا واقتصاداتنا بالفعل دفع الثمن. وسنواجه فترة للأحوال الجوية البالغة السوء، حينما سيصبح من المرجح للغاية أن تغمر المدن بالفيضانات وتجف الأنهار وتفشل المحاصيل وترتفع أسعار الغذاء.

وتعمل الكوارث الطبيعية على الصعيد العالمي بوصفها نواقيس خطر مدوية تنبهنا إلى أن تغير المناخ واقع جديد يغير حياتنا وحياة الأجيال المقبلة. وفي الآونة الأخيرة عصفت بمنطقتنا، جنوب شرق أوروبا، مثل تلك الكارثة وذكرت بذلك الواقع.

إن جمهورية مقدونيا هي البلد الأول في المنطقة الذي استكمل تقريره الوطني الثالث بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وحددنا بالفعل الخطوات المقبلة لإلتخاذها في جميع القطاعات الرئيسية للاقتصاد والمجتمع على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل الحد من خطر الكوارث والتكيف مع آثار تغير المناخ بتعزيز الاستراتيجيات والجهود الرامية إلى خفض انبعاثات غاز الدفيئة وزيادة كفاءة الطاقة.

ونرحب بمبادرة رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، معالي السيد سام كوتيسا، لاتخاذ تدابير حاسمة وملموسة لرفع حالتين من حالات البؤس الشديد وهما: زيادة

وأخيرا، أود أن أتمنى كل النجاح لجميع المشاركين في مداولاتهم في هذه الدورة التاسعة والستين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس كومونولث دومينيكا، على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد تشارلز أنجيلو سافارين، رئيس كومونولث دومينيكا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جيورجي إيفانوف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة.

اصطحب السيد جيورجي إيفانوف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جيورجي إيفانوف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس إيفانوف (تكلم باللغة المقدونية: وقدم الوفد النص الإنكليزي): يشرفني كثيرا أن أحاطب هذا المحفل وأن أتبادل مع الجمعية العامة آراء جمهورية مقدونيا بشأن المسائل التي تحظى بالاهتمام العالمي. وفي العالم الحالي الديناميكي والفائق الترابط والمتغير، يبقى شيء واحد ثابت - الحاجة إلى زيادة القدرة على التنبؤ، وهي ميزة يتوقف عليها تحقيق السلام والأمن والاستقرار، فضلا عن الرفاه والتقدم العالميين.

وتواجه البشرية اليوم العديد من التحديات، يتطلب اثنان منها اهتمامنا الكامل. ويتصل التحدي الأول بالعالم الطبيعي، ويتصل الثاني بالنظام الدولي. وأساس التحدي الأول هو التجاهل البشري للقوانين الطبيعية. وينشأ الثاني من انتهاك القانون الدولي.

أرجاء العالم. وحققت جمهورية مقدونيا أعلى معايير احترام حقوق الإنسان وحقوق المجتمعات على نطاق العالم. وأمكن ذلك بفضل نموذج مقدونيا للتعايش بوصفه نموذجا للإدماج لا التذويب، وهو لا يقوم على أساس التسامح وحده، بل بالأحرى يقوم على أساس احترام التنوع.

والواقع أنه يجري باستمرار نكران حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية لمواطني مقدونيا من جانب عضو واحد في أسرة الأمم المتحدة وعضو في منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. والهوية واللغة جزءان لا ينفصمان لشخصيتنا ولحرية التعبير ولحقوق الإنسان. وتلك مبادئ معترف بها عالميا وينبغي عدم التنازل عنها إطلاقا. ويمثل احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والكرامة الإنسانية، أعلى قيم الأمم المتحدة وهي ضمن المعايير السياسية لانضمام جمهورية مقدونيا إلى الاتحاد الأوروبي.

إن البلد الذي يعرقل انضمام بلدي يطالب بأمر مستحيلة هي، تحديدا، التخلي عن هوية مقدونيا، وبالتالي انتهاك المبادئ الأساسية للاتحاد الأوروبي من أجل تلبية شروط الانضمام إلى عضويته. وذلك سيضطر بلدي لانتهاك إحدى القواعد وخذلان الأسرة العالمية.

وفي عام ٢٠٠٨ في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقود في بوخارست، رفض بلدي، متخذًا موقفه على أساس القانون الدولي، تغيير هوية الشعب المقدوني باعتباره شرطا مسبقا لعضويته المستحقة بالفعل في منظمة حلف شمال الأطلسي. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، رفعنا دعاوى بحق جارتنا الجنوبية تحت إشراف محكمة العدل الدولية، مرة أخرى بالعمل على أساس القانون الدولي. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قضت محكمة العدل الدولية بأن تعطيل إدماج جمهورية مقدونيا في منظمة حلف شمال الأطلسي كان غير قانوني وأنه جرى انتهاك القانون الدولي.

الفقر العالمي وتدي إمكانية الحصول على الموارد الأساسية، بما في ذلك المياه النظيفة والتعليم والرعاية الصحية والبيئة النظيفة. وهنا في الأمم المتحدة، نحن جميعا أسرة واحدة؛ وباعتبارنا أسرة، ينبغي أن يساعد كل واحد منا الآخر على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن علينا أن نركز على أمرين، هما الحد من الفقر العالمي وضمان تحقيق التنمية المستدامة.

وسيكون العام المقبل عاما للآمال الكبيرة على نطاق العالم، بما في ذلك التوقع بأن يتحقق في نهاية المطاف تآزر حقيقي يشمل جميع التحديات الرئيسية وهي، في جملة أمور، التكيف مع آثار تغير المناخ والحد من خطر الكوارث وتحقيق التنمية المستدامة. وتتوقع أن تشمل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أهدافا عالمية وكلية وقائمة على أسس علمية وعملية وملزمة قانونا تهدف إلى بناء عالم أكثر أمانا لأحفادنا. ومع ذلك، ينبغي أن ندرك أن التوازن الطبيعي محتل وأن العديد من الأشياء بالتالي لن تكون كما كانت من قبل. وسنكون بحاجة إلى أن نتعلم العيش في عالم اعتراه التغيير.

وتماما مثلما أن التحدي الذي تمثله الطبيعة ناجم عن التجاهل البشري للقوانين الطبيعية، فإن التحديات المحدقة بالنظام الدولي ناشئة من انتهاك بعض البلدان للقانون الدولي. وقلت من قبل إننا جميعا أسرة واحدة للأمم المتحدة. وفي كل أسرة هناك قواعد للسلوك والاحترام المتبادل. وتعرف الأسر التي ليست لديها تلك القواعد بأنها أسر عاجزة عن أداء مهمتها.

إن جمهورية مقدونيا ملتزمة التزاما صارما باحترام ميثاق الأمم المتحدة، وهو أحد الأسس الأولية لأغراض القانون الدولي ومبادئه. وستكون سيادة القانون غير مكتملة وغير ممكنة بدون احترام حقوق الإنسان. وجمهورية مقدونيا، باعتبارها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، ملتزمة، روحا وعزما، بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحق في الكرامة الإنسانية في جميع

عضويتنا، وإنما ينطبق بشكل عام على جميع الدول الأعضاء في المنظمات الدولية التي لا تزال تعرقل عضويتنا. وكل حصار يواجهنا في عملية تكاملنا الأوروبي والأوروبي - الأطلسي يقوّض النظام القانوني الدولي. ومن خلال التغاضي عن هذا الحصار، نخلق سابقة خطيرة، وهي سابقة الحصار والابتزاز المتبادلين بدافع المصالح الوطنية الضيقة على حساب المصالح الجماعية للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وهذا بالتالي يؤدي إلى أسر مفككة لا تحترم قواعد السلوك. والاستهتار بالسلطات القانونية العليا يعني تآكل ثقافة احترام القانون الدولي في العالم. وهذا التآكل يعطل سيادة القانون ويخلف الفوضى.

وما فتتنا نقول منذ سنوات إنه إذا كان شخص ما يلوّث النبع، فإن التلوّث سيصيب أيضا مياهه المتدفقة والمستجمع بأكمله. وإذا شكك شخص ما في حقوق الإنسان الأساسية - الحق في كرامة الانسان والحق في تحديد الهوية الذاتية - فحينئذ يجري التشكيك أيضا في ما تبقى من القانون الدولي. ولقد حذرنا من انتهاك القانون الدولي في حالة جمهورية مقدونيا، ولكن الآخرين نادرا ما استمعوا إلى تحذيرنا. واليوم، نحن ندفع ثمنا أعلى. الجميع يدعون إلى احترام القانون الدولي فيما يُتوقع من الآخرين أن يحترموه، ولكنهم يتجاهلونه عندما يجب عليهم، هم أنفسهم، أن يحترموه. لا نريد أن نخذو حذو أولئك الذين يخالفون القانون، لأننا ندرك عواقب ذلك.

وإذا أزلنا رابطا واحدا أو عاملا واحدا من النظام الايكولوجي أو أحد العناصر المشاركة فيه، فيمكن أن يتسبب ذلك بعدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ حيال أدائه. إننا نعيش في عالم وعصر من الترابط العالمي، والنظام الايكولوجي العالمي. وعندما تقصّر دولة ما عن الامتثال للالتزامات الدولية، فهي تشجع الدول الأخرى على القيام بالشيء نفسه. ونحن نشهد اليوم النتائج المترتبة على مثل هذا السلوك. وفي

وعلى مدى أعوام سمح بلدي بعمليات التعطيل غير القائمة على المبادئ وغير القانونية، وقمنا بذلك العمل بسبب احترام القانون الدولي - لأننا نؤمن بأن القانون الدولي وحده هو الذي يمكن أن يوفر الثبات واليقين لصالح النظام العالمي.

وبالمثال الذي قدمناه بينا من حيث المبدأ الكيفية التي ينبغي بها للبلدان الأخرى أن تحترم القانون الدولي. بل إن محكمة العدل الدولية، في حكم صدرها بالإجماع تقريبا، خلصت إلى أننا تصرفنا على نحو صائب. وبالرغم من ذلك، فإن جمهورية مقدونيا على استعداد لأي حل مقبول بشكل متبادل ضمن الإطار الذي توفره قرارات الأمم المتحدة، والاتفاق المؤقت وحكم محكمة العدل الدولية.

ومسألة الهوية لم تكن جزءا من هذا الإطار على الإطلاق، لأن الهوية لا يمكن مناقشتها أو التفاوض بشأنها. لذلك، أحث الأمم المتحدة والسلطات المختصة على المشاركة، وتكريس أكبر قدر من الاهتمام لإيجاد حلول مقبولة من الطرفين في إطار القانون الدولي.

قبل عامين، كنت في الجمعية العامة (انظر A/67/PV.12)، وأتذكر جيدا أنه سبقها الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (انظر A/67/PV.3). وقد ناقشت الجمعية العامة تقرير الأمين العام (A/66/749) المعنون "إقامة العدل: برنامج عمل لتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي". مرّت سنتان ونحن لا تزال نناقش هذا الموضوع. وما فتتنا ننتظر احترام الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية.

تواصل جارتنا الجنوبية انتهاك القانون الدولي يوميا. وهي تواصل انتهاك مختلف قرارات الأمم المتحدة لعام ١٩٩٣ حول هذا الموضوع، فضلا عن الاتفاق المؤقت لعام ١٩٩٥. ولا تزال أيضا تتجاهل الحكم الصادر عن أعلى سلطة قانونية في العالم. ولكن هذا الحكم لا ينطبق فحسب على الدولة التي تعوق

لإضاءة المنارة. وإذا فقد الاتحاد الأوروبي الضوء، فإنه يفقد أئمن ما لديه - قوته التي تحفز الدول على السعي إلى قيم وقواعد ومعايير أسمى.

وأريد أيضا أن أبعث برسالة واضحة إلى منطقتي مفادها أنه في ظل هذه الظروف، حان الوقت الآن لتظهر بلدان البلقان أقصى قدر من التضامن والوحدة في تحقيق الأهداف المشتركة - التعاون بشأن مسائل من قبيل التكامل، واقتصاداتنا، والبنى التحتية، والطاقة، وحماية البيئة، والإرهاب، وقمع الجريمة المنظمة. ويجب علينا أن نقاوم تلك التحديات المشتركة ونتصدى لها معا. وفي عالم يتغير بسرعة، تظل هناك حاجة إلى زيادة القدرة على التنبؤ في العلاقات الدولية. ولا شيء يمكنه أن يوفر الموثوقية والقابلية للتنبؤ اللتين يعتمد عليهما السلام العالمي وتقدم بلداننا سوى القانون الدولي. فالقانون الدولي هو الحاجز الوحيد الذي يحمينا من الكوارث ضمن النظام الدولي، والقانون الدولي يجري انتهاكه باستمرار.

ونحن الحاضرين في هذه القاعة اليوم أعلى ممثلين لبلداننا في الأسرة العالمية. وأنا واثق من أن معظم أعضاء الجمعية العامة يوافقون على هذه الاستنتاجات. ولكن السؤال هو، كم منا على استعداد لاتخاذ إجراءات لتغيير الأمور. كنت أرغب لو لم نكن في وضع يتيح لنا مجرد أن نناقش ونستخلص النتائج مرارا وتكرارا. لقد حان الوقت أن نبدأ باتخاذ إجراءات. هذا هو النداء الأخير. وينبغي أن نسأل أنفسنا عما إذا كان النظام له بديل، وماذا يمكن أن يكون عليه هذا البديل. إن تقصيرنا في الامتثال لقوانين الطبيعة يؤدي إلى التسارع في تغيير المناخ - ترايد الفيضانات، والزلازل، والحرائق. والتقصير في الامتثال للقانون الدولي يساهم في زيادة الفوضى في العلاقات والتدخلات الدولية ضد الذين يقومون اليوم بإغراق نظام الطبيعة وحرقة وتدميره.

وفي وقت ليس ببعيد، في آب/أغسطس، ركّز منتدى الأمم المتحدة السادس لتحالف الحضارات، الذي انعقد في

ظل الضعف الذي يعتري النظام القانوني الدولي، يغرق العالم بسرعة في الفوضى التي تعم العلاقات الدولية.

إن النظام العالمي في أزمة كامنة. فلقد غيرت عمليتنا الترابط العالمي والتشردم دون الوطني تصوراتنا السابقة للعالم. وفي أقل من عشر سنوات، شهدنا تغييرين رئيسيين. المحجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي هزت النظام السياسي والأمني العالمي، والضربة التي وجهها ائمبار ليمان براذرز في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى النظام الاقتصادي العالمي. أما النظام العالمي الوحيد المتبقي الذي عرفناه، فهو النظام القانوني الدولي. ومع ذلك، فقد جرى الطعن في النظام القانوني أيضا.

جمهورية مقدونيا ترى مستقبلها في منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. فالاتحاد الأوروبي مع سياسته التوسعية كان لفترة طويلة المنارة التي تضيء الطريق أمام دول شرق وجنوب شرق أوروبا نحو الأسرة الأوروبية الأكثر تقدما. وقد أبلغنا مؤخرا أن هذه المنارة سوف تخرج من الخدمة في السنوات الخمس المقبلة. وإذا حدث ذلك، فسيكون هناك خطر يتمثل في تحطّم السفينة. إذ أن منطقة جنوب شرق أوروبا ما زالت ضعيفة. وأريد أن أبعث برسالة إلى الشركاء في الاتحاد الأوروبي مفادها أنه بتأجيل توسيع عضويته، فإن الاتحاد الأوروبي يولّد فراغا في ما هي تاريخيا المساحة الجغرافية السياسية المليئة بالكثير من الفجوات. وعاجلا أم آجلا، سوف يجري ملء هذا الفراغ. لهذا السبب، نحن بحاجة إلى القيام في أقرب وقت ممكن بإدماج جميع بلدان البلقان في الاتحاد الأوروبي. وفي حين أن بطاقة العضوية ليست بتلك الأهمية لنا، فإن المهم هو المعايير والقواعد اللازمة للعضوية. وفي حالتنا، أخذت منارة الاتحاد الأوروبي تضعف بسبب تسامحه إزاء الحط من القانون الدولي، وحقوق الإنسان، والحق في الكرامة الإنسانية، وهي الأمور التي توفر الوقود الضروري

سيمكنان أوكرانيا من مواجهة التحديات، واستعادة مساهماتها نحو مستقبل مزدهر لمواطنيها.

يواجه العالم تحديات خطيرة، بما في ذلك الكوارث الطبيعية والمسائل السياسية - وكلتاها تتعرضان للكيل بمكيالين. والمكيال بمكيالين يوِّلد مسائل لها معادلات ذات عناصر كثيرة مجهولة، مما يؤدي إلى عالم حيث الشيء الوحيد الذي نحن على يقين فيه هو مستقبل أطفالنا غير المؤكد. ولا شيء يكفل قدرا أكبر من اليقين، وبالتالي المساعدة على تجنب العواصف في عالمنا الديناميكي، سوى احترام القانون الدولي.

إن جمهورية مقدونيا تؤيد إصلاح مجلس الأمن كجزء كبير من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. إنه عملية معقدة وحساسة. ونحن نوافق على الاقتراح الداعي إلى التفاوض على النص الفعلي. في الوقت نفسه، نشدد على أن النص يجب أن يحظى بأقصى قدر من تأييد الدول الأعضاء، ويكفل احترام القانون الدولي، والالتزامات والقواعد الدولية. ويجب أن يوفر هذا الإصلاح قدرا أكبر من القدرة على التنبؤ في العالم. وكما قال الأمين العام بان كي - مون في الجلسة الافتتاحية للدورة السابعة والستين للجمعية العامة، "ولن يكون لدينا سلام ولا تنمية بدون احترام لحقوق الإنسان وسيادة القانون" (A/67/PV.6، الصفحة ٤). ولا شيء يوفر الفرصة لحل المعادلة، وبالتالي التخطيط للمستقبل بالاستناد إلى الأمن والاستقرار والسلام، سوى القانون الدولي.

ولا يزال الشباب هم الضحايا الرئيسيون للكيل بمكيالين والانتهاكات التي تتعرض لها القواعد الوطنية والقانون الدولي من قبل الأجيال السابقة والحالية، فضلا عن الكوارث الطبيعية. إنهم يتنفسون الهواء الملوث، ويشربون المياه الملوثة، ويأكلون الأغذية التي زرعت في التربة الملوثة. وسوف يصبحون ضحايا لأنظمة الظلم ما لم نفعّل شيئا لتغيير ذلك.

بالي، على الوحدة في التنوع. وبينما يتكلم العالم عن الوحدة في التنوع، أصبح المتطرفون الراديكاليون متحدين في نواياهم للقضاء على الذين يختلفون عنهم. وفيما نتكلم، هناك ملايين المؤمنين المخلصين من جميع أنحاء العالم يشعرون بالألم الناجم عن ضيق أفق الأفراد والجماعات المشبعين بالأصولية الدينية. وفيما نتكلم، يحدث التدمير المنهجي للأفراد والمجتمعات. وفيما نتكلم، يتعرض مئات الآلاف من البشر للاضطهاد. فيجري تدمير ديارهم ومعابدهم، ويُمحى ماضيهم، ويصبح مستقبلهم موضع تساؤل.

وإذ نسلم بأن الإرهاب لا يمكنه بل ولا ينبغي له أن يُعرّف بأي ديانة أو أمة أو حضارة، فإننا ندين بشدة الفظائع الجماعية التي يرتكبها أي كان وأينما كان. ونشيد بالمناقشة التي جرت أمس في مجلس الأمن (انظر S/PV.7272). إن ما نحتاجه هو اتخاذ تدابير عاجلة. وجمهورية مقدونيا قد خطت بالفعل الخطوات الأولى. ففي الآونة الأخيرة، أحرينا تعديلات على القانون الجنائي بشأن المقاتلين الأجانب، الذين يشكلون تهديدا حقيقيا للمنطقة بأسرها.

وكل ما يحدث في مناطق الاضطرابات الناجمة عن الأزمات ينعكس في أوروبا، التي لديها الآن منطقة اضطرابات خاصة بما نتيجة الأزمة في أوكرانيا.

ومن المحزن أننا نشهد في القرن الحادي والعشرين مآسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن المحزن أن يحدث هذا في أوروبا، في السنة التي أعلنت السنة الدولية للسلام. والواضح أنه في الذكرى المئوية للحرب العالمية الأولى، لم يجر بعد الاستفادة من دروس الماضي.

إن غالبية ضحايا الأزمة في أوكرانيا هم من المدنيين الأبرياء. كما أن هناك خسائر مادية. وجمهورية مقدونيا تؤيد جميع الجهود الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في ذلك البلد. وأنا على اقتناع بأن الحوار السياسي والدبلوماسي

خطاب السيد إكليل ظنين، رئيس اتحاد جزر القمر
الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه رئيس اتحاد جزر القمر.
 اصطحب السيد إكليل ظنين، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إكليل ظنين، رئيس اتحاد جزر القمر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ظنين (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أبدأ كلامي بالإعراب لسلطات الولايات المتحدة عن خالص امتنان وفدي لاستضافتها الحارة دائما لهذا الحدث السنوي الكبير هنا في نيويورك. وأعرب أيضا عن خالص التهاني للرئيس، وأتمنى له كل النجاح في تسيير أعمال الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. أخيرا، باسم وفد بلدي وباسمي أجدد امتناننا الكامل للأمين العام بان كي - مون على التزامه بخدمة منظمنا.

إن الدورة الحالية - الدورة التاسعة والستون - تنعقد في لحظة حاسمة من تاريخ منظمنا التي هي بوتقة لتعددية الأطراف والدبلوماسية العالمية بحيث أصبحت، مع مرور الزمن، أداة ثمينة لا غنى عنها أكثر من أي وقت مضى لتحقيق السلام والأمن في العالم. وتنعقد هذه الدورة على أعتاب الذكرى السنوية السبعين لمنظمتنا، التي سوف نحتفل بها بعد سنة في مدينة نيويورك الجميلة هذه. وسوف نحتفل بها هنا، في المكان المشهور بالمناقشات والحوارات الجارية التي تضع البشرية والبيئة في صدارة الاهتمامات، بغرض تعزيز السلام في العلاقات الدولية. وفي ضوء ما اكتسبته منظمنا من حكمة وخبرة طوال سنواتها التسع والستين، لا بد لها أن تتمتع بقوة وحيوية جديديتين، وتجدد التزامها بعالم يواجه باستمرار التحديات والتهديدات المتغيرة التي تزيد من عدم إمكانية التنبؤ مع انقضاء كل يوم.

وفي عام ٢٠٠٣، بدأنا أول منتدى للحوار بين الحضارات، الذي انعقد في أوهريد برئاسة الرئيس السابق ترايكوفسكي. فالحوار بين الحضارات، حسب التسلسل الزمني وفي جوهره على حد سواء، سبق تحالف الأمم المتحدة للحضارات، الذي تم تشكيله في عام ٢٠٠٥ بمبادرة من حكومتَي إسبانيا وتركيا. في الواقع، سوف لن نشارك معا في تحالف الحضارات إلا من خلال الحوار. ولقد انعقد اجتماع عملية برادو - بريوني مؤخرا بمشاركة مستشارة ألمانيا، دولة السيدة ميركل. وهناك فصل كامل من الإعلان المشترك مخصص للشباب. وبصفتي رئيسا لجمهورية مقدونيا، سيكون لي الشرف بتنظيم الحوار المقبل بين الحضارات في عام ٢٠١٥، إلى جانب المديرية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، السيدة أيرينا بوكوفا، وهو الحوار الذي سوف يكون مكرسا تماما للشباب.

وفي سنة الذكرى المئوية للحرب العالمية الأولى، نستذكر التجارب الإيجابية لشارل دوغول وكونراد أديناور في إنشاء مكتب الشباب الفرنسي - الألماني عام ١٩٦٣. إن تجربة التعاون هذه بين الشباب ينبغي تطبيقها في إنشاء مكتب للشباب الأوروبي من جميع بلدان جنوب شرقي أوروبا، مما يحوّل منطقتنا إلى منطقة البلقان ذات الطابع الأوروبي. ونحن ندعو القادة إلى تكريس المزيد من الوقت والاهتمام للشباب والاستثمار فيهم. لا يمكننا أن نغير ماضيها، وإنما يمكننا، عن طريق تغيير الحاضر، أن نغير ماضي الأجيال المقبلة. لهذا السبب، من الضروري توعية الشباب بأهمية الحوار الذي ينطوي على الاحترام وقبول التنوع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جورج إيفانوف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

ومن أجل صون السلام وبنائه في عالم متغير باستمرار، يجب ألا ندخر جهداً للتركيز على منع نشوب النزاعات، مع الاستمرار في دعم الجهود الرامية إلى حل الأزمات حال نشوئها. ويقع على عاتق مجتمعنا الدولي واجب اتخاذ المبادرة بشأن المسائل التي قد تدمر مصداقية منظمتنا إذا لم تعالج بشكل منصف. ذلك هو حال بلدي، التي تم قبولها عضواً في الأمم المتحدة بموجب القرار ٣٣٨٥ (د-٣٠)، المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، وذلك تأكيداً على أهمية احترام الوحدة والسلامة الإقليمية لأرخبيل جزر القمر، الذي يتألف من أربع جزر، ولا يزال ينتظر إتمام عملية إنهاء الاستعمار. وفي هذا الصدد، وفي خطابي إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين (انظر A/68/PV.10)، ناقشت نهجنا الجديد في التوصل إلى اتفاق مع فرنسا بشأن الحل العادل الذي يتسق مع المبادئ التي تحكم منظمتنا.

وتماشياً مع ذلك الالتزام الذي أعربت عنه من على هذا المنبر، أود أن أبلغ الجمعية بأن المجلس الرفيع المشترك الذي اقترحه إعلان باريس قد أنشئ. وبدأت هذه الهيئة للرصد عملها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وتستعدّ للاجتماع مرة أخرى في نهاية هذا العام. وفي اجتماعها الثاني، ستتناول المسائل التي تشمل حركة الناس بين جزر الأرخبيل الأربع، في إطار الجهود الرامية إلى وضع حد للمأساة التي تعاني منها الأسر في جزر القمر يومياً - وهي مأساة عادة ما تمرّ دون أن يلاحظها أحد في الرأي العام العالمي، ولكنها تضرّ بعمق بالضمير الجمعي لشعب بلدي. إنها مأساة تتسم بالقدر نفسه من تأنيب الضمير في فرنسا، ذلك البلد العظيم الذي تتشاطر معه القيم الإنسانية. بعبارة أخرى، وبصرف النظر تماماً عن النزاع الإقليمي بين البلدين، فمن الملح للغاية أن نضع حداً لهذه المأساة الإنسانية عن طريق حل سلمي وحوار مكرّس بين الطرفين، الأمر الذي لا يمكن إلا أن يستفيد من دعم الأمم المتحدة. ولذلك السبب،

وتوفر الدورة الحالية لنا أيضاً فرصة هامة لإجراء تقييم شامل لأعمال منظمتنا، والقيام بالاستعدادات لكفالة أن يكون عام ٢٠١٥ عام الإصلاح، بمناسبة عيد ميلادنا السبعين.

ومن الواضح أنه وفي إطار هذه العملية، ينبغي أن نولي مزيداً من الاهتمام، أولاً، بالتعهدات الجديدة، من قبيل تلك المتعلقة بالضعف البالغ للدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقاً للتوصيات الواردة في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في الآونة الأخيرة في آييا. وثانياً، ينبغي أن نعمل على ضمان تمثيل أفضل للبلدان النامية، لا سيما الأفريقية منها، التي تشمل اليوم ليس المناطق التي تشهد نمواً اقتصادياً كبيراً وحسب، بل أيضاً بعضها المتلى بالفقر المدقع وتعاني غالباً من الصراعات الدموية التي تبطئ تنميتها في كثير من الأحيان وتشكل عقبة في طريق رفاه شعوبها.

وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن أعرب عن أن إصلاح منظمتنا المأمول منذ فترة طويلة يشمل التأكد من أن مجلس الأمن يضطلع بدور المنسق في الكفاح ضد آفة الإرهاب العالمية الجديدة. وفي أي حال من الأحوال، فإن اتحاد جزر القمر، بوصفه بلداً ملتزماً بالمشاركة في القوة الاحتياطية لشرق أفريقيا، يقدر حق التقدير مسؤوليات مجلس الأمن في المساعدة على تعزيز منع النزاعات وحلّها وتوجيهه والإشراف عليه في أفريقيا الوسطى ونيجيريا ومالي، بالإضافة إلى ليبيا وسوريا، والعراق، وأوكرانيا، وفي أي بلد في أزمة. إنها جميعاً مصادر للتوتر تقوّض السلام في أنحاء مختلفة من العالم، وأصبحت مرتعاً خصباً للإرهاب الدولي. وفي هذا السياق، وخاصة في أعقاب الهجمات المسلحة الدموية الأخيرة على أشقائنا الفلسطينيين في غزة، أود أن أشدد على الحاجة الملحة إلى إيجاد حل فوري وعادل للقضية الفلسطينية، التي وللأسف تكاد تكون قديمة قدم الأمم المتحدة.

والأجنبي المباشر، وأخيراً المزيد من التعبئة والالتزام في مكافحة تغير المناخ. ومن الحيوي أيضاً التنفيذ الفوري للتوصيات الصادرة عن مختلف مؤتمرات قمة المناخ، وخاصة مؤتمر ساموا وقمة المناخ اللذين عقدا هنا في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر.

إن العديد من المؤشرات على مدى السنوات القليلة الماضية، مثل معدل النمو الاقتصادي في مختلف البلدان الأفريقية، تبعث على الأمل في بناء مستقبل أفضل للتنمية في قارتنا. ومع ذلك، تحتاج أفريقيا إلى التصدي للتحديات المتعددة المتصلة بتسوية النزاعات والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن اللذان ما من بلد في العالم يمكن أن يتدبرها بمفرده، من دون تعاون المجتمع الدولي ودعمه. ومن الأمثلة على ذلك الإيبولا، الفيروس الذي يحتاج بلدان غرب أفريقيا المختلفة، حيث أن انتشاره مثير للجزع نظراً لسرعته واتساع نطاقه ويمثل تهديداً عالمياً. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها العديد من البلدان في الآونة الأخيرة للمساعدة على احتواء هذا الوباء والقضاء عليه.

وفي اعتقادي أن تلبية احتياجات شعبنا المتزايدة ذو أهمية حاسمة في التضامن الدولي بحيث أني أمني آمل على رؤية منظمنا تنجح في المفاوضات بشأن تحويلها بعد ما يقرب من ٧٠ عاماً على وجودها.

في الواقع، لن نتمكن معا من فتح أبواب الأمل للأجيال القادمة، إلا من خلال الارتقاء لمواجهة التحديات الحالية المتعددة، والاستجابة تماما لمتطلبات عالم يزداد ترابطاً وتعقيداً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس اتحاد جزر القمر على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إكيليلو دونين، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

وانطلاقاً من روح إعلان باريس، ولتمهيد الطريق من أجل بناء علاقة جديدة تركز على المستقبل، سعت مؤخراً للحصول على دعم من لجنة المحيط الهندي في مؤتمر القمة الرابع لرؤساء الدول والحكومات في تلك المنظمة دون الإقليمية، حيث أن فرنسا وجزر القمر عضوان فيها. وقد ركزت حكومة جزر القمر هناك على روح الانسجام الرامية إلى الحفاظ على الروابط بين شعوبنا، مع إعادة التأكيد على أهمية احترام مبادئ القانون الدولي في تسوية هذا النزاع الذي دام ٤٠ سنة.

إن الغرض من الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة هو وضع خطة إنمائية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، وأهدافها الرئيسية تتمثل في القضاء على الفقر والجوع وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام في جميع أنحاء العالم. لقد أوجدت الأهداف الإنمائية للألفية بلا شك عهداً عالمياً للتضامن من أجل تقدم بلدنا الاجتماعي - الاقتصادي. وعلى غرار العديد من البلدان، ومثل الدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه الخصوص، فإن اتحاد جزر القمر قد خطا خطوات هامة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تحسين الصحة النفاسية، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية، والحد من الملايا ووفيات الرضع، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وضمان المساواة في تعليم الأطفال. بيد أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله، لا سيما في مجال الأمن الغذائي، والحصول على الرعاية الصحية الشاملة وتدهور البيئة. وبالمثل، فإن الطاقة، والزراعة المستدامة، والحصول على مياه الشرب لا تزال تشكل شواغل لدى كثير من السكان.

ولهذا السبب، وفي حين أن بلدي يتفاوض بشأن الدخول في منظمة التجارة العالمية، نحث على إدماج الأهداف الإنمائية للألفية التي لم يتم تحقيقها بعد في أهدافنا الجديدة للتنمية المستدامة. كما ندعو أيضاً إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية من أجل التنمية، وإنشاء نظام عادل للتجارة الدولية، وتشجيع الاستثمار المحلي

عن شبر واحد لظاهرة ارتفاع منسوب المياه. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، التقى أكثر من ١٢٠ زعيما من زعماء العالم في هذه القاعة للتعبير عن إرادتنا السياسية والتزامنا. ولا ينبغي لأحد الاستهانة بذلك. ولا يمكن للزعماء القيام بمجرد ألاعيب توافقية أو الاختلاف.

إن الكلمات والنوايا لا تكفي لوحدها لمواجهة التحدي الذي يواجهنا. وستكون هناك ثغرات خطيرة ما بين ما سيقوم به العالم وما يتعين القيام به لإنقاذ دولتي. واعتلت في وقت سابق من هذا الأسبوع، الشاعرة الشابة والأم كاثي جنتيل - كجنر، ممثلة جزر مارشال، هذه المنصة ذاتها لحث زعماء العالم على اتخاذ الإجراءات اللازمة. وأطالب اليوم، بالنيابة عن الدول الأكثر ضعفا، التي توجد في الخط الأمامي للخطر، قادة الدول الكبرى، المسؤولة الرئيسية عن الانبعاثات، بنفس كلمات كاثي،

”خذونا معكم في رحلتكم. إننا لن نأخركم. بل سنساعدكم على الفوز في أهم السباقات على الإطلاق، إنه سباق إنقاذ البشرية“.

وبخلاف أي تحد عالمي آخر، يتطلب تغير المناخ ملكية سياسية مباشرة، والانخراط مباشرة مع القادة. وستحدد هذه المسألة، أكثر من أي شيء آخر، إرث الأمين العام كرعيمة لهذه الأمم المتحدة. وأحثه ليس فقط على الاستمرار في إظهار قيادته الشخصية الجديرة بالثناء، ولكن أيضا على استخدام مساعيه الحميدة للمساعدة على إيجاد حلول سياسية مبتكرة.

ويتعين على الجميع، الكبير والصغير، الغني والفقير، اتخاذ إجراءات قوية بشأن الانبعاثات. وفي هذا الصدد، تؤيد جمهورية جزر مارشال بقوة الولايات المتحدة لأمريكا وولاياتها والولايات المتحدة الأمريكية، ودولا أخرى كثيرة فيما يخص الحث على التخلص على الصعيد العالمي وبصورة تدريجية سريعة، من غازات الهيدروفلوروكربون، بموجب بروتوكول

خطاب السيد كريستوفر لوك، رئيس جمهورية جزر مارشال
الرئيس بالنيابة (تكلم بالنيابة): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية جزر مارشال.

اصطحب السيد كريستوفر لوك، رئيس جمهورية جزر مارشال، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد كريستوفر لوك، رئيس جمهورية جزر مارشال، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس لوك (تكلم بالإنكليزية): عند تأسيس الأمم المتحدة قبل نحو ٧٠ عاما، فإنها قد أنشئت لتحقيق الطموح بأن السلام والدبلوماسية يمكنهما التغلب على المصالح الذاتية وضمان تمكن العالم من تجنب التهديدات الأمنية الخطيرة من خلال التعاون الفعال. لكن اتسمت العقود التي تلت التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة تقريبا، بالعديد من الإخفاقات والعديد من النجاحات، وكان يمكن تفادي العديد من تلك الإخفاقات عن طريق اتخاذ إجراءات مبكرة، وإرادة سياسية أقوى.

ويساورني القلق بشكل خاص اليوم جراء الأحداث الأخيرة التي شهدتها أوكرانيا، وسرعة انتشار الإرهاب العنيف في سوريا والعراق، على الرغم من أن جزر المحيط الهادئ تقع في النصف الآخر من العالم، وهي منطقة هشة بعيدة جدا عن القوى العظمى العالمية. ولدى زعماء الدول الوسائل لكي نقوم إما بالاستجابة من خلال اتخاذ إجراءات عاجلة، أو ندير ظهورنا لخطر متزايد.

إن تغير المناخ ليس بأقل خطرا من الناحية الأمنية، على شواطئنا في المحيط الهادئ، وفي الواقع على العالم. إن جزر مارشال كبلد يقع على أراض منخفضة، ليس لديه أراض مرتفعة عن سطح البحر، يمكن اللجوء إليها، لكننا لن نتنازل

وتتعدى احتياجات التنمية لدينا الطابع الاستعجالي، ولا تحتل التأخير لعام آخر. وفي حين يحدد مسار ساموا الطريق إلى الأمام، لإقامة شراكة دولية مع الجزر الصغيرة، ثمة في كثير من الأحيان أيضا عدم تطابق بين هياكلنا الوطنية ومصادر مواردنا المعقدة.

ويجدوني الأمل في ألا تفقد الإعلانات الرئيسية والشراكات الناشئة عن مؤتمر قمة ساموا الزخم الذي حققته بسبب ضعف الاتصالات بين قنوات التنفيذ. احتياجاتنا متواضعة في الغالب. لكن تقطر المساعدة الدولية والتنمية العالمية يعجز بشكل ما عن الوصول إلى مجتمعاتنا المحلية والتصدي للتحديات الفريدة التي نواجهها.

وفي إطار متابعة اجتماع ساموا، فإنني أحض ابتداء من هذا العام الأمين العام والنظام الدولي ووكالات الأمم المتحدة على الشروع في التفكير الجاد في الكيفية التي يمكن بها التصدي بفعالية أكبر للتحديات الفريدة التي نواجهها بصفتنا دولا جزرية. وإذا تعمل الدول الأعضاء على وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فمن الضروري أن نركز على تحقيق نتائج قوية تتسم بالمرونة اللازمة لاستيعاب السمات المميزة لكل دولة على حدة. ولا يمكننا قياس التقدم المحرز دون وجود معايير محددة، غير أننا نحشى بصفتنا دولة صغيرة أن يؤدي بنا الاشتطاط في الطموحات إلى اللاشيء في نهاية المطاف. ولا تكمن الإجابة عن ذلك في الانعزال في إطار استراتيجية جزرية منفصلة غير مترابطة، بل في بناء المرونة اللازمة لتمكين العديد من الدول من العمل بروح من الوحدة.

وأقف بحزم مع زملائي زعماء جزر منطقة المحيط الهادئ والدول في جميع أنحاء العالم الذين دعوا إلى أن تكون المحيطات هدفا من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأشعر بالحيرة إزاء سبب تغافل بعض الدول عن ثلثي سطح الأرض، والتظاهر بالأ وجود البتة لتلك المياه الزرقاء الشاسعة التي تغطي سطحها.

مونتريال. وسأحضر شخصيا مؤتمر المناخ في باريس المقرر عقده خلال شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل، بحيث يمكنني إسماع صوتي وصوت شعبي.

وعلى عكس العديد من المعارك الأخرى، فإن المعركة العالمية الكبيرة المتعلقة بالتصدي لتغير المناخ هي معركة شخصية أيضا. وتبدأ في فناء متزلي الخلفي، مع سوري البحري الخاص، الذي بنيته بيدي ليحميني من ارتفاع منسوب المياه، وإنقاذ مستقبلي، ومستقبل أولادي وأحفادي. ولكن ذلك لا يكفي. إننا نواجه تحديا يفوق تقريبا الخيال. كما هو الحال مع الكثير من اللحظات الأخرى في تاريخ الأمم المتحدة، علينا أن نسأل ما إذا كان القادة سيستجيبون لتهديد المناخ بشجاعة. أم أن بعض الدول، بما في ذلك بعض الأصدقاء المقربين من جزر المحيط الهادئ، ستكبح من جديد الجهود التي تبذلها، وتدفن رؤوسها في الرمال، وتتجاهل واقع المناخ الواضح؟ أمل وأتوقع أن يعالج الاجتماع القادم لمجموعة العشرين المقرر عقده في وقت لاحق من هذا العام، المكون من أكبر الاقتصادات في العالم، مشكلة تغير المناخ والعواقب الاقتصادية المترتبة عن التقاعس عن اتخاذ إجراءات. ولا تطالب بلدان جزر المحيط الهادئ بأقل من ذلك.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إمندرز (جورجيا).

اجتمعت خلال الشهر الماضي، دول حول العالم في آييا في إطار المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وبوصف ساموا بلدا مضيفا للمؤتمر، أظهرت حكومة وشعب ساموا أسلوب الضيافة الحقيقية لمنطقة المحيط الهادئ. وكما دأبنا على ذلك منذ عقود، تحدث قادة المحيط الهادئ بقوة، في إعلان ماجورو المتعلق بالقيادة في مجال المناخ، الذي صدر العام الماضي، وفي إعلان بالاو هذا العام حول "المحيط: الحياة والمستقبل"، ومرة أخرى في إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية، مسار ساموا.

وآثارها المعاصرة. وكان ممكنا أن تقينا الأمم المتحدة وطأة تلك المعاناة، فيما إذا استمع أعضاؤها عندئذ. وترى جمهورية جزر مارشال، شأنها شأن العديد من الدول الأخرى، أنه يجب أن يشكل الوعي بالعواقب الكارثية للأسلحة النووية أساسا لسائر النهج والجهود المبذولة من أجل نزع السلاح النووي.

هذه الحقائق غنية عن البيان، وقد سلّم بها المقرر الخاص للأمم المتحدة قبل عامين. ونتطلع إلى مواصلة معالجة هذه المسائل خلال مشاركتنا في الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في السنة المقبلة. وينبغي، من أجل بقاء البشرية نفسها، ألا تُستخدم الأسلحة النووية أبدا مرة أخرى مهما تكن الظروف. ويتمثل السبيل الشامل لتحقيق ذلك في القضاء التام على هذه الأسلحة. وينبغي ألا يقتصر هدفنا الجماعي، بصفتنا الأمم المتحدة، على وقف انتشار الأسلحة النووية فحسب، بل أيضا أن نواصل السعي إلى إيجاد عالم يسوده السلام والأمن وحال من تلك الأسلحة.

وأطلع هذا العام إلى أمم متحدة تدرك بشكل أفضل التحديات العالمية الحقيقية التي نواجهها اليوم، وقادرة على تجاوز العقبات السياسية القديمة والمضي إلى قرنا الحادي والعشرين الذي يتسم بالدينامية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جزر مارشال على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد كريستوفر لويك، رئيس جمهورية جزر مارشال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أنوتي تونغ، الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الخارجية في جمهورية كيريباس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الخارجية في جمهورية كيريباس.

وفي واقع الأمر، فإن المحيط الهادئ ومصائد أسماكها الغنية يمثلان شريان حياتنا. ونحن حماة مواردنا الهائلة باسم الأجيال المقبلة.

يمكننا إحداث تغيير تدريجي في مصائد الأسماك المستدامة على نطاق العالم، علاوة على قدرتنا على النهوض بدورنا في التصدي لمسألة الأمن الغذائي العالمي. على الدول التي تمارس الصيد في المياه البعيدة أن تشاركنا بوصفنا شركاء إنمائيين حقيقيين وأن تعمل معنا بغية تحويل التركيز لينصب على ما هو أبعد على صناعاتها الوطنية المباشرة إلى تحمّل المسؤولية على النطاق العالمي. وقد أصبح التقدم المحرز مؤخرا بشأن استدامة مصائد الأسماك قصة مميزة لمنطقة المحيط الهادئ - إنها مصدر قوتنا ومستقبلنا. وبنفس القدر فإن المحيطات تمثّل موردا قيّما للطاقة المستدامة البديلة، بما في ذلك تحويل الطاقة الحرارية للبحار.

يجب أن يشارك الجميع في تلك الجهود على الساحة الدولية. وتؤيد جمهورية جزر مارشال مشاركة تايوان الهادفة في وكالات وآليات الأمم المتحدة المتخصصة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فضلا عن آليات التكامل الاقتصادي الإقليمية الرئيسية. وعلاوة على ذلك، أدعو إلى مشاركة تايوان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأحض على الاعتراف بالمساعدة الهامة المقدمة إلى بلدي في مجالات الصحة والتعليم والطاقة. وترحب جزر مارشال بالجهود التي تبذلها تايوان بهدف الحد من التوترات على جانبي المضيق، وتحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الإشادة بذلك التقدم والتشجيع عليه.

وبصفتها إقليما مشمولاً بوصاية الأمم المتحدة في السابق، فإن لجمهورية جزر مارشال إرثا فريدا لا يشاطرها فيه سوى عدد قليل جدا من الحاضرين في هذه القاعة. فقد كانت الأمم المتحدة هي التي ساعدتنا على المضي في الطريق المؤدي إلى الاستقلال. وفي الوقت نفسه، فإن الأمم المتحدة هي التي أذنت أيضا بإجراء ٦٧ تجربة نووية في بلدنا في الفترة الممتدة من عام ١٩٤٦ إلى ١٩٥٨. ولا يزال تاريخنا يحمل عبء تلك التجارب

إننا نجتمع في مرحلة حاسمة الأهمية من تاريخ تعددية الأطراف. والمجتمع العالمي بصدد صياغة إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونستمع إلى دعوات أقوى من أجل إجراء إصلاحات في الأمم المتحدة ودعوات لإعادة تقييم الطريقة التي نضطلع بها بالأعمال في أسرة الأمم. وتدعو الدول الأعضاء إلى التوقف عن العمل كالمعتاد وإلى إجراء تغييرات تحويلية. ونرحب بموضوع الدورة التاسعة والستين - "إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة المالية لعام ٢٠١٥" لأنه يعبر على نحو ملائم عن دعوة الأعضاء إلى إحداث تغييرات.

احتتمنا في وقت سابق من هذا الأسبوع، في يوم الثلاثاء، أحد أكثر المؤتمرات نجاحا التي عقدها الأمين العام بشأن تغير المناخ. ونشيد بقيادة الأمين العام ومبادرته الإيجابية للغاية. وأولئك منا الذين يقفون على الخطوط الأمامية في مواجهة آثار تغير المناخ يرحبون بالتركيز المتجدد ودعم أعضاء الأمم المتحدة لدعوة الأمين العام إلى أن تكون هناك إعلانات والتزامات طموحة. بيد أن التحدي الحقيقي يكمن في القدرة على ترجمة تلك الالتزامات والإعلانات إلى أفعال.

واستضافت ساموا قبل ثلاثة أسابيع المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعلنت الأمم المتحدة والحضور أن المؤتمر حقق نجاحا باهرا. ونشكر مستضيفينا الكرام - حكومة ساموا وشعبها. وتلك المؤتمرات الناجحة للغاية تعني إدراك الأمم المتحدة وجميع أعضائها لضرورة تسليط الضوء على الحالة الخاصة لمن يقفون على الخطوط الأمامية للتنمية المستدامة، وعلى إعادة تركيز الانتباه العالمي على التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية السائدة التي ما زالت تعيق جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. إنه أمر هام بصورة خاصة الآن، فيما يعكف المجتمع الدولي على صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

اصطحب السيد أنوتي تونغ، الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الخارجية في جمهورية كيريباس إلى قاعة الجمعية العامة. الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أنوتي تونغ، الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الخارجية في جمهورية كيريباس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تونغ (تكلم بالإنكليزية): أنقل إلى الجميع تحيات حارة من شعب كيريباس، الذي يشرفني أن أحاطب هذه الهيئة باسمه مرة أخرى. في بلدي، فإننا نبدأ جميع البيانات الرسمية بأن ندعو إلى جميع الحاضرين بالتمتع بالسلام والصحة والعافية. وبالتالي أود أن أقول لكم جميعا "كام نا بانيه ني موري".

وأكرر الإعراب عن المشاعر التي نقلها المتكلمون السابقون في تهنئة الرئيس على تولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وأنا على ثقة بأن المنظمة ستواصل - في ظل قيادته القديرة - العمل من أجل تحسين الأمن ونوعية الحياة لصالح جميع أعضاء مجتمعنا العالمي، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفا.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أنوه مع التقدير بالقيادة الجديرة بالثناء لسلفه، السيد جون آش، على ما قام به من توجيه وإشراف على مدى السنة المنقضية.

وأود أيضا أن أشيد بالالتزام الثابت للأمين العام، السيد بان كي - مون، وكده في العمل، إذ أبحر بمهارة بسفينة أسرتنا ووجه أعمال الأمم المتحدة في خضم وقائع متنوعة ومعقدة وكم هائل من التحديات التي تواجه شعوبنا ودولنا في جميع أنحاء العالم. وأود أن أشيد تحديدا بقيادته الممتازة وما أبداه من التزام شخصي بضرورة تركيز الاهتمام العالمي على أولئك الأكثر ضعفا وأولئك الذين يقفون على الخطوط الأمامية في مواجهة التحديات الكبرى العديدة التي تواجهنا اليوم كمجتمع عالمي.

لقد عدت للتو من بعثة إلى المنطقة القطبية الشمالية، في القطب الشمالي - لذلك تأثر صوتي. وما زالت اليوم في غاية التأثر. بما شهدته بأم عيني. إن ذوبان طبقات الجليد الهائلة في منطقة القطب الشمالي بسبب تغير المناخ لن يكون له آثار وخيمة على حياة شعوب تلك المنطقة فحسب، بل إنه سيؤدي إلى فناء الأجيال المقبلة في مناطق أخرى من العالم، لا سيما دولنا الجزرية المرجانية الأكثر ضعفا. لقد فتح قضاء وقت خلال الأسبوع الماضي في الأجواء القطبية عيني، ووسع نطاق مداركي لهول ما هو على المحك والذي يتجاوز شواغلنا الآنية. وسلطت تلك الزيارة إلى المنطقة القطبية الشمالية الضوء على الحقيقة الصارخة للصلة المباشرة للغاية بين تدمير تلك المنطقة القطبية وما يحدث لنا في المنطقة الاستوائية، والاحتمال البعيد جدا لعكس مسار تلك العملية بعد أن بلغت هذا المدى. استمعنا يوم الثلاثاء إلى صوت شابة موهوبة للغاية، السيدة كاثلين جنتيل - كجينير، وهي شاعرة من منطقتنا من العالم، من جزر مارشال. وصوتها يعبر عن المخاوف والقلق وأصوات الأمهات في البلدان المنخفضة مثل بلدنا واللائي يشعرن بالأسى لما يخبئه المستقبل لأطفالهن وأحفادهن. وبالتأكيد، فإننا نتشاطر كقادة والأمهات مثل كاتي وملايين الأشخاص الآخرين في جميع أنحاء العالم أو ينبغي أن نتشاطر نفس الهدف النهائي، ألا وهو، أن نترك لأبنائنا ولأحفادنا مستقبلا أفضل مما ورثناه عن أجدادنا. ونحبي من كيريباس السيدة كاثلين التي عرف كلامها طريقه إلى أفئدة القادة الذين استمعوا إليها وأثر فيها. وآمل أن يمس كلامها قلوب الكثيرين وأن يحرك العديد من الأفئدة الأخرى.

والواقع المحزن جدا هو أننا لسنا على مسار تحقيق ذلك. ومن الواضح بجلاء أنه يتعين علينا أن نفعل الأشياء بطريقة مختلفة. ونحن مدينون للذين تمثلهم - لشعوبنا. وبالنسبة لنا، فإن تغير المناخ ليس حدثا في المستقبل. بل إنه حدث نتعامل معه

وتوفر إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية مخططا واضحا للكيفية التي تريد تلك الدول أن تضي بها قدما في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. بيد أن الاختبار الحقيقي لنجاح مؤتمر ساموا يتمثل في تحويل النتائج إلى شراكات حقيقية ودائمة، يمكن أن تُترجم إلى أنشطة على أرض الواقع، بما يحقق فوائد ملموسة لشعوبنا.

وبينما استمعت الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى محنة بعض أكثر البلدان ضعفا، فإن عمليات الأمم المتحدة الأخرى تشير إلى رفع أسماء تلك البلدان من قائمة فئة أقل البلدان نموا. ونعتقد أن هناك تناقضا في هذا المقام. فإذا لم نتخذ، نحن أسرة الأمم، إجراءات ولم نعمل في شراكة مع البلدان التي تقف على خط مواجهة التحديات الرئيسية، أيا كانت، فإننا سنكون قد فشلنا في الجهود التي نبذلها. وأود أن أكرر الإعراب عن عميق التقدير للأمين العام على ما أظهره من التزام وقيادة في تركيز اهتمام الأمم المتحدة والعالم على محنة الأكثر احتياجا وعلى التخفيف من وطأة الفقر والتصدّي لوباء إيبولا وإعلاء أصوات الشباب والمرأة ومشاركتهن في التنمية ووضع حد للعنف الجنساني وتعزيز السلام والأمن واتخاذ إجراءات لمكافحة تغير المناخ الآن.

وكما سلطت الضوء على مسألة تغير المناخ في مناسبات عديدة في الماضي، بما في ذلك في وقت سابق من هذا الأسبوع، فإن هذه المسألة لا تزال أكثر التحديات إلحاحا بالنسبة لنا في كيريباس. فتغير المناخ تحد وجودي للبلدان الجزرية المنخفضة مثل بلدي وتوفالو وجزر مارشال وملديف وتوكيلا، وأدعو مرة أخرى إلى اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة من أجل مساعدة تلك البلدان على التكيف وإلى قطع التزامات دولية ملزمة قانونا للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. والمجتمع العالمي لا يملك ترف عدم الاستماع إلى قصصنا وإلى المحنة التي تعاني منها شعوبنا. إن محتنتنا هي محنة المجتمع العالمي مستقبلا. إن مستقبل الجميع يواجه خطرا داهما.

المناخ. تضطلع المبادرة بدور ريادي بشأن ما نشاطه من قلق فيما يتعلق بزيادة حدة تلك التحديات، وببطء وتيرة العمل العالمي للتصدي لها. ويواصل ائتلاف دولنا دعم المفاوضات الجارية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولكننا أيضا نؤكد على أنه يجب الآن اتخاذ إجراءات عاجلة لمساعدة بلداننا وجميع المجتمعات الضعيفة للتكيف مع آثار تغير المناخ.

وتدل مبادرة التحالف على التزامنا السياسي وعزمنا على إيجاد حلول مبتكرة للتحديات التي نواجهها نتيجة تغير المناخ. وإننا نظفر في بناء جزرنا المنخفضة ووقاية بنيتنا التحتية من تقلبات المناخ، وفي جهودنا الإنمائية لإعداد وبناء قدرة شعبنا على مواجهة هذا التحدي.

ولا يمكننا أن نفعل ذلك وحدنا، ونوه بالدعم الذي يقدمه شركاؤنا في التنمية والمنظمات الإقليمية والدولية التي ساعدتنا، وتواصل دعم الجهود التي نبذلها من أجل التصدي للتحدي المتمثل في تغير المناخ. ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، بما في ذلك زيادة سبل الوصول إلى مرافق التمويل المخصصة للأغراض المناخية بمرونة، نظرا لاختلاف حلول وخيارات مواجهة هذا من دولة إلى أخرى.

أما المحيطات فتضطلع بدور محوري في التنمية المستدامة في بلدي. فرؤيتنا لتحقيق التنمية المستدامة تتوقف على الاقتصاد الأزرق - بالحفاظ على المحيطات ومواردها البحرية وإدارتها إدارة مستدامة. وفي حين تم تصنيفنا في كيريباس على أننا دولة جزرية صغيرة نامية، فإننا في الواقع دولة "محيطية كبيرة" على امتداد 3,5 ملايين كيلومتر مربع من منطقة المحيط. لقد كان المحيط جزءا لا يتجزأ من حياتنا منذ عهد موغل في القدم. وعلى الرغم من أنه الآن يشكل تهديدا خطيرا لبقائنا على قيد الحياة نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر، فإنه أيضا يتيح فرصا هائلة، ليس كمصدر للقوت اليومي فحسب، ولكن باعتباره وسيلة يمكن من خلالها تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق سبل كسب العيش لشعبنا.

اليوم. ولا يمكننا ببساطة أن نتكلم عن التنمية المستدامة من دون الحديث عن تغير المناخ. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، ناشدت زملائي القادة، وسأقوم بذلك مرة أخرى اليوم، العمل معا جميعا لمكافحة تغير المناخ والمضي قدما نحو إبرام اتفاقات دولية ملزمة ونحو طاقة نظيفة من أجل المستقبل ونحو مستقبل أكثر مراعاة للبيئة وأوفر صحة لأطفالنا وابتجاء جعل كوكبنا المشترك، الأرض، موطننا أكثر عافية وأكثر مراعاة للبيئة.

ماذا نحن فاعلون؟ لتتولى المسؤولية الكاملة عن تميمتنا من أجل تحسين رفاه شعوبنا مستقبلا. ونحن عازمون على تحقيق ذلك من خلال إيجاد حلول وطنية للتغلب على التحديات الإنمائية الهائلة التي تتوق الجهود التي نبذلها. وما فتئت حكومة بلدي تدمج مبادئ التنمية المستدامة في خططنا الإنمائية والسياسات والاستراتيجيات على الصعيد الوطني. وثمة تدابير للتصدي لتغير المناخ وللتكيف مع آثاره مدرجة في أعمال الميزانية الوطنية وفي برامج التنمية من أجل تعزيز إدارة مخاطر الكوارث.

وقد اعتمدنا نمجا يشمل الحكومة والدولة بأسرها يهدف إلى معالجة الآثار المترتبة على تغير المناخ، وتعزيز القدرة على التكيف.

وتمثل استراتيجيتنا للهجرة بكرامة استثمارا في تعليم شعبنا ومضاعفة مهارات السكان من الشباب لتزويدهم بالمؤهلات التعليمية والمهارات اللازمة للتوظيف، تلك المهارات التي تمكنهم من الهجرة بكرامة إلى بلدان أخرى بمحض اختيارهم، عندما لا تعد جزرنا - في أسوأ الحالات - قادرة على توفير المقومات للحياة البشرية عليها.

وفي تموز/يوليه الماضي، بادرت كيريباس بإنشاء ائتلاف مجموعة الجزر المرجانية المنخفضة المعني بتغير المناخ، إلى جانب دول جزرية مرجانية واطئة أخرى - توفالو، وجزر مارشال، وملديف، وتوكيلاو. وعقد الائتلاف جلسته الافتتاحية في تاراوا في تموز/يوليه، وأصدر وثيقة ختامية تضم أهدافه ورؤيته من أجل بناء قدرة شعبنا على مواجهة التحديات التي يشكلها تغير

مشاركين فيما يتعلق بحماية المحيطات من التعرض لمزيد من التدهور وإدارة تنوعها البيولوجي الغني إدارة مستدامة.

ويدرك بلدي هذه المسؤولية المشتركة، وأنشأ في عام ٢٠٠٨ منطقة جزر فينيكس المحمية بالشراكة مع منظمة الحفظ الدولية ومتحف نيو إنجلاند للأحياء المائية. وقد أدرجت اليونسكو هذه المنطقة في قائمة مواقع التراث العالمي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، سنقوم بإغلاق منطقة جزر فينيكس المحمية تماما أمام جميع أنشطة الصيد التجاري عبر مساحة تزيد على ٤١٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع، وهو ما يمثل ١١ في المائة من مجموع مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة - وما يعادل حجم ولاية كاليفورنيا تقريبا.

إن هذه المنطقة منطقة صيد غنية، وسييسفر إغلاقها بصورة كاملة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام عن خسائر في الإيرادات التي يتم تحصيلها من رسوم ترخيص الصيد، والتي تمس حاجة كيريباس إليها. ويمثل هذا بالنسبة لنا تضحية قصيرة أجل ولكنها ضرورية من أجل سلامة محيطنا على المدى الطويل ومن أجل الحفاظ على الأرصد السمكية للأمن الغذائي العالمي. كما يظهر التزامنا السياسي بأهمية المحافظة على البيئة البحرية والإدارة المستدامة للموارد البحرية. هذا هو الإسهام الذي نقدمه من أجل البشرية والمصلحة المشتركة للجميع.

ولكن الإعلان عن الإغلاق التام لهذه المنطقة المحمية البحرية الواسعة سيكون بلا قيمة دون رصده وإنفاذه. وبالتالي، فقد قمنا بإنشاء الصندوق الاستئماني لمنطقة جزر فينيكس المحمية لدعم جهودنا الوطنية في إدارة المنطقة ورصد تلك المنطقة المحمية البحرية الكبيرة. ونشكر من شاطرونا الرؤية، وقدموا مساهمات في الصندوق. ونشجع شركاءنا الذين لم ينضموا إلينا بعد في تلك التعهدات الجماعية على القيام بذلك. لقد أخذت التحديات التي نواجهها في القرن الحادي والعشرين بعدا جديدا، فهي لم تعد كفاحا من أجل إنقاذ

إن منطقتنا الاقتصادية الخالصة واحدة من أكبر المناطق الاقتصادية في العالم؛ وتضم موارد وفيرة لأسماك التونة التي توفر مناطق صيد غنية لشركائنا الذين يمارسون الصيد خارج مياههم الإقليمية. وفي تقديرنا، تبلغ القيمة الإجمالية السنوية لصناعة مصائد الأسماك في منطقتنا الاقتصادية الخالصة ما يقرب من ٤ بلايين دولار. ومع هذا فلا يعود علينا نحن ملاك الموارد سوى نسبة تتراوح من ٥ إلى ٨ في المائة من هذا، من خلال رسوم الترخيص. وعلينا أن نسأل، أين الإنصاف والعدالة في ذلك؟

هناك حاجة إلى استعراض وإعادة تشكيل طبيعة الشراكات العامة والخاصة في مجال صناعة صيد الأسماك. وستقطع الشراكة العادلة القائمة على أساس الاحترام المتبادل وحسن النية والإنصاف والمساءلة شوطا طويلا نحو هبة بيئية مؤاتية للتنمية المستدامة.

وتعمل حكومة بلدي على تحقيق أقصى قدر من العائدات من الموارد السمكية الكبيرة من خلال تنمية مصائد الأسماك التي تضيف قيمة، بما في ذلك التجهيز على الشواطئ. أما قدرتنا المحدودة من حيث رأس المال، والدراية التقنية، والافتقار إلى الهياكل الأساسية، والبعد عن مراكز التبادل والتجارة، وتحديات النقل الجوي والبحري فتقف في طريق التقدم الذي أحرزناه نحو تلك التطلعات للتنمية. وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة الحقيقية هي السبيل للمضي قدما في هذا الصدد. وإني على ثقة بأن هذه الشراكة، إذا أنشئت متمحورة حول توزيع عادل للمكاسب، فستكون النموذج الإنمائي في المستقبل، مع مكاسب متبادلة سيتم تحقيقها.

ولقد كانت الأنشطة البشرية مسؤولة عن تسارع تدهور البيئة العالمية، سعيا وراء تحقيق مكاسب اقتصادية قصيرة الأجل دون إيلاء الاعتبار الواجب لسلامة محيطاتنا وبيئتنا. ولم يحدث قط في تاريخ البشرية أن واجهت محيطاتنا وكوكب الأرض مثل هذا التحدي. ويقع على عاتقنا جميعا مسؤولية والتزام

في بلدي، وحتى قبل ظهور تغير المناخ، كانت البيئة المرجانية قاسية حقاً. وكانت الحياة في الجزر المرجانية المنخفضة عن سطح البحر، دائماً صعبة. لقد عملنا دائماً على مبدأ العمل معاً كجزء من المجتمع، على أساس أنه سيكون ثمة بعض التحديات التي لا نستطيع مواجهتها لوحدها، وتحتاج إلى تعاون. إن الاختبار القديم لصمودنا وقوتنا كمجتمع محلي، تحدده رفاهية أضعف عضو في مجتمعنا المحلي. وبالنسبة لنا، يجب أن تكون التنمية المستدامة شاملة. وهي تتطلب الصدق وحسن النية والاحترام والرغبة في التحرك ببطء أكثر قليلاً، وذلك لمساعدة وإشراك الجميع من أجل المضي قدماً.

إنني أود أن أعرض تلك المبادئ على الأمم المتحدة. ويستدعي السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة، والدعوة لتحقيق السلام والأمن الدائمين تضحيات. ويتطلب ذلك الشمولية. كما أنه يتطلب العمل الجماعي الحاسم. كما يستدعي الالتزام السياسي والقيادة السياسية منا جميعاً هنا، لأن الآن هو الوقت المناسب لاتخاذ إجراءات.

أتمنى، في الختام، للأعضاء التمنيات المعهودة المتمثلة في دوام الصحة والسلام والازدهار للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس ورئيسة الحكومة ووزير خارجية جمهورية كيريباس، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أنوتي تونغ، رئيس ورئيسة حكومة ووزير خارجية جمهورية كيريباس، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠ .

أحد الأنواع هنا واهيار المخزون هناك؛ لقد أصبح الكفاح أكبر. فالأمر الآن يتعلق بكيفية ضمان بقاء شعوب بأكملها - مجتمعات محلية وقرى ومدن ودول. نظم إيكولوجية بأسرها في مهب الريح، النظم الإيكولوجية التي توفر لنا الهواء الذي نتنفسه، والمياه التي نشربها، والكثير من الغذاء الذي نأكله. لقد حان الوقت للنظر في التنمية على النطاق العالمي بطريقة جديدة تماماً. لقد حان الوقت لإحداث تغيير في الأمور التي تجري على النحو المعتاد. وفي الواقع، هناك ضرورة لتحقيق نقلة نوعية واستخدام نهج تنمية تحويلية، بدءاً من الصعيد الداخلي في دولنا ووصولاً إلى العمليات المتعددة الأطراف، والمؤسسات، والشراكات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

لقد آن الأوان لأن ندرك أن التحديات الجديدة تقتضي منا الاستفادة من جميع الموارد المتاحة للمجتمع العالمي. فالتحديات الإنمائية والعالمية لا ترتبط بالحكومات وحدها. فلنشرك شبابنا، ونساءنا، ومجتمعنا المدني، والقطاع الخاص، ومؤسساتنا التقليدية. فليتسم عملنا بالشمولية. ولنسمح لجميع أولئك الذين لديهم إسهام، بأن يقدموا إسهامهم.

إننا نرحب بإدراج تايوان في العمليات الدولية لجمعية الصحة العالمية. ونأمل أن يسود اتباع نهج شامل مماثل فيما يتعلق بمؤسساتنا الدولية الأخرى وعمليات الأمم المتحدة، حيث يمكن إفساح المجال لتايوان وجميع أولئك الذين بوسعهم المشاركة والإسهام بشكل أساسي لما فيه مصلحة البشرية، للقيام بذلك.

إننا نضم صوتنا إلى الإدانة الدولية الواسعة النطاق للتطرف الإجرامي، ونعرب عن الأمل في أن يجري تسوية هذه التوترات المزعزعة للاستقرار في أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ وغيرها من المناطق، بالوسائل السلمية. ورغم اعتقادنا بأننا بعيدون عن بؤر هذه الأحداث، فإنها تؤثر علينا بشكل حقيقي للغاية، في هذا الجزء من العالم.